جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير المحاسبي

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مستغانم

من إعداد الطلبة :

بوزيان بولنوار

بن عمران أسامة

تحت إشراف الأستاذة:

تمار خديجة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
شملال نجاة	أستاذة محاضرة - أ-	رئيسا
تمار خديجة	أستاذة محاضرة -أ-	مقررا
يعقوب مروة	أستاذة محاضرة-ب-	مناقشا

السنة الجامعية :2024/2023

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

نحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقنا لإتمام هذه المذكرة فهو عزوجل أحق بالشكر والثناء

وانطلاقا من حديث أشرف الخلق صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإننا نتوجه بالشكر والتقدير إلى الذي لم يبخل علينا بما لديه وأرشدنا إلى الصواب ، ووجهنا إلى صنع الأحسن

أستاذتنا الكريمة

" **تمار خديجة** " حفظها الله ورعاها.

وإلى كل من لديه فضل علينا في إنجاز هذه المذكرة كما لا ننسى أن نوجه شكرنا إلى الأساتذة الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي في الجامعة ولم يبخلوا علينا بالمعرفة" ، والزملاء الذين ساعدونا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

لكم منا جميعا أسمى عبارات الحب والإ حترام .

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله ما تم جهد ولا خ ٍ تم سعي إلا ٍ بفضله وما تخطى العبد من عقبات أو صعوبات إلا ٍ بتوفيقه و معونته أنا ذا بفضل الله ومِنّ ٍ ته وبعد رحلة طويلة أرفع قبّ ٍعة تخرجي م ٍعلنة نهاية رحلتي الجامعية أهدي ثمرة مجهودي إلى عز ٍ تي و افتخاري إلى من أفنى زهرة شبابه في تربيتنا ،إلى بؤرة النّ ٍور التي عبرت بي إلى الأمل ،إلى من أفتخر بحمل إسمه مهما حييت سندي الدّ ٍ ائم و كتفي الذي لا يميل

" أبي العزيز"

إلى أعظم إنسانة في حياتي، إلى من كان دعاؤها سبب نجاحي ،قدوتي ، مرشدتي وهبة الرحمان لي

أمي الغالية"

إلى كل العائلة الكريمة و الاصدقاء و الأحباب وكل من ساعدني من قريب وبعيد

بوزيان

الإهداء

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين ونبينا الكريم وصحابته الكرام

أهدي غلة عملي وثمرة تعبي ومجهودي إلى الشمعة التي تنير حياتي قرة عيني أمي وإلى الرجل العظيم الذي علمني أن الدنيا صمود ومشاكلها بلا حدود والدي العزيز أطلب من الله عزوجل أن يبقيهما لي ويرعاهما ومهما قلت لن أوفي حقهما.

إلى كل أفراد أسرتي وأصدقائي إلى كل من ساندني وساعدني من قريب أو بعيد وإلى كل من قدم لي يد المساعدة والنصح والإرشاد والمعلومات.

أسامة

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:	الصفحة
إهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	ا
الفصل الأول:عموميات الدقيق الداخلي في البنوك	
تمهيد	02
المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية	03
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية	05
المطلب الثالث : أهمية وأهداف البنوك التجارية	08
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي	10
المطلب الأول : تطور التاريخي للتدقيق الداخلي	10
المطلب الثاني : أهمية التدقيق وأنواعه :	13
المطلب الثالث : أهداف التدقيق	17
المبحث الثالث :التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	22
المطلب الأول : معايير التدقيق	22
المطلب الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	28
المطلب الثالث : أسس التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية	
تمهيد	34
المبحث الأول : ماهية المخاطر	35
المطلب الأول: مفهوم المخاطر	35
المطلب الثاني : العوامل التي تؤثر في المخاطر	36
المطلب الثالث : أنواع المخاطر	37
المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر البنكية	40
:المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر	40

المطلب الثاني : مهام إدارة المخاطر البنكية	41
المطلب الثالث : أهداف المخاطر البنكية	42
المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	43
المطلب الأول : مخاطر التدقيق	43
المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	47
المطلب الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	54
المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	54
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	55
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	56
المبحث الثاني : أنواع مخاطر الائتمان المصرفي	60
المطلب الأول :أنواع المخاطر العامة	60
المطلب الثاني : أنواع المخاطر الخاصة بالمقترض	61
يرمخاطرقروضالتجاريةالخارجية وقروضالاستغلال :المطلبالثالث	63
المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	68
المطلب الأول : لمحة عن المجمع الجهوي للاستغلال	68
المطلب الثاني : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية و كيفية معالجتها	76
خلاصة الفصل	78
خاتمة	80
قائمة المصادر و المراجع	82
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أنواع المخاطر	40
2	يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	59
3	وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم	68

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	وظائف البنوك التجارية	07
2	أنواع معايير التدقيق	23
3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	53
4	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بدر(BADR) مستغانم	70

المقدمة

تواجه بيئة العمال المصرفية تغيرات سريعة ومتلاحقة ألقت بظلالها على نشاط البنوك التجارية عبر مختلف دول العالم ، واستجابة لذلك تتحرك هذه البنوك لوضع ككل عموميات تحكيم تتسم بالفعالية لإضفاء قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجيات للمزيد من المعمولات الملائمة والموثوق بها . اتخاذ القرار في ظل احتدام المنافسة بينهم من خلال تحسين أساليب إدارة المخاطر .وفي مثل هذا المناخ فإن ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه أحد الأدوات المهمة للمساعدة في إدارة المخاطر، وعليه تشييد التدقيق الداخلي له تطورات متلاحقة خاصة ما تعمق بتوسيع ميام . التدقيق الداخلي بإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر .ونظرا لوجود اعتبارات خاصة بشأن إدارة المخاطر في البنوك التجارية أكثر من غيرها من القطاعات الإقتصادية المختلفة ، خاصة ما تعمق بنطاق العموميات المصرفية وطبيعتها ، وكذا الإعتماد الواسع للبنوك عملت تكنولوجيا العموميات، لذلك تثير قضية إدارة المخاطر المصرفية ودور التدقيق الداخلي بشأنها أثم الكثير من الباحثين إشكالية الدراسة :تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل ادارة المخاطر بينت أزيدة البنوك المصرفي، وبالتالي فقد اكتسب موضوع التدقيق الداخلي شغل الباحثين ومن خلال ما سبق تحاول هذه الدراسة نحاول الإجابة الإشكالية المطروحة ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية؟ والتي تندرج منها الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم المخاطر المالية في البنك؟
- ما هي الإجراءات التي يتخذها التدقيق الداخلي للتصدي للمخاطر المحتملة في البنك؟
- كيف يتعاون التدقيق الداخلي مع إدارة المخاطر في تحسين العمليات والسياسات المتعلقة بالمخاطر؟
- ما هي الفوائد الرئيسية لتفعيل إدارة المخاطر من خلال التدقيق الداخلي في البنوك التجارية؟
- كيف يساعد التدقيق الداخلي في تحسين الثقة لدى العملاء والمستثمرين في البنك؟

الفرضيات

- التدقيق الداخلي يساعد في تقييم ومراقبة العمليات والأنشطة المصرفية للتحقق من تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- يمكن للتدقيق الداخلي تحديد نقاط الضعف في نظام إدارة المخاطر الحالي وتوفير توصيات لتحسينها .
- يساعد التدقيق الداخلي في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمصرفية المعمول بها .
- يمكن للتدقيق الداخلي تعزيز الشفافية والمساءلة داخل البنك من خلال تقديم تقارير وتوصيات للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- يمكن للتدقيق الداخلي تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين من خلال ضمان تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر بشكل فعال .

أهداف الدراسة

- تقييم فعالية إجراءات إدارة المخاطر الحالية في البنك .
- تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وتصنيفها وتقديم توصيات للتعامل معها .
- ضمان الامتثال للسياسات واللوائح المالية والمصرفية
- تعزيز الشفافية والمساءلة داخل البنك
- تحسين كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد..
- تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين وتحقيق استدامة الأعمال المصرفية .دراسة حالة بنك التنمية الريفية يمكن أن تساعدنا في فهم كيفية تطبيق دور التدقيق الداخلي في بنك محدد وكيف يمكن تحقيق أهداف إدارة المخاطر.

صعوبات الدراسة :

- تعقيدات تحليل وتقييم المخاطر المالية والتعامل معها بشكل فعال.
- الحاجة إلى توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي بشكل دقيق وشامل .
- التحديات المتعلقة بالتواصل والتنسيق بين الأقسام المختلفة في البنك لتحقيق أهداف إدارة المخاطر
- ضغوط الوقت والمواعيد النهائية في تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي

- تحديات التغيير المستمر في البيئة المصرفية والتكنولوجية، وضرورة مواكبة هذه التغييرات في عمليات التدقيق الداخلي.

دوافع واختيار موضوع

- ضرورة حماية المصالح المالية والأصول في البنوك من المخاطر المحتملة .
- توفير معايير وإجراءات قوية للتحقق من الامتثال والتنفيذ الصحيح للسياسات واللوائح المالية.
- تعزيز الثقة والشفافية بين البنوك والعملاء والمستثمرين.
- تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة المخاطر.
- الامتثال للمعايير الدولية والمحلية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي .دراسة حالة بنك التنمية الريفية يمكن أن توفر لنا فهما أعمق لكيفية تطبيق دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية وتحقيق الفوائد المرتبطة بهذا الدور.

هيكل البحث :

الجانب النظري :

الفصل الأول : عموميات حول التدقيق الداخلي في البنوك

الفصل الثاني : التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية

الجانب التطبيقي :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفصل الأول:

عموميات حول التدقيق الداخلي في البنوك

تمهيد :

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقيمية تنشأ داخل المؤسسة بهدف فحص ومراجعة جميع الأنشطة بهذه المؤسسة ويعمل التدقيق الداخلي على مساعدة الأفراد للقيام بالأعمال المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة،و ذلك عن طريق توفير الدراسة و التحليل و التقييم و التوصيات،و تقديم الاستفسارات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، وبالتالي تكون المؤسسة بحاجة لوجود وظيفة التدقيق الداخلي ،لتوفير المعلومات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لتسيير أعمال المؤسسة .

،ويهدف توضيح ما سبق وتسليط الضوء على أهم النقاط ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي

المبحث الثالث :التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك وتختلف حسب الدور الذي تؤديه والذي أنشئت لأجله، ويرجع هذا التعدد الى التخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة، وتختلف البنوك من دولة الى أخرى تبعا للنظام السياسي والاقتصادي، ومدى تطور التعاملات والأنشطة الاقتصادية فيه.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية الى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل اصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع الى حساب مودع اخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك الى افلاس بعض المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر الى المطالبة بإنشاء اول بنك حكومي في البندقية باسم بيازا يالتوا، وفي عام 1609 انشا بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع الى حساب مودع اخر والتعامل في العملات.[1].

وإجراء المقاصة بيت السحوبات التجارية ومنذ القرن 18 وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم وقد تأسس العديد من البنوك التي اتسعت اعمالها وأقامت فروع في كل مكان، وكان لها اثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية العملات.

[1] فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 01.

الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية

يوجد العديد من المفاهيم للبنوك التجارية وقد يكون من أهمها ما يلي:

البنوك التجارية " هي التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة اخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات و قبولها، وشراء العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان الخزائن الحديدية ... الخ.[1]

يمكن تعريف البنوك التجاريةأنّها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا ٍ بتلقى ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب و بعد أجل قصير، و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل[2]

.

حدد قانون البنوك رقم 183 لسنة 1957 البنك التجاري بأنه " كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل لا يتجوز سنة.[3]

يعرف قانون النقد و القرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 الى 113 من هذا القانون وبرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:[4]

- جمع الودائع من الجمهور
- منح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وسهر على إدارتها.

[1] أحمد صلاح عطية. (2003). محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر ص 12

[2] محمد زكي شافعي.(د.س). مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابع دار النهضة العربية، بيروت. د.س، ص 190

[3] محمد سمير أحمد.(2009). الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر و توزيع الأردن. ص 111

[4] الطاهر الطرش.(2003). تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للمطبوعات جامعية، الجزائر. ص 12

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل وهو أن البنوك التجارية هي المؤسسات المالية الوسيطة التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية و استخدامها في عملياتها المختلفة مثل الخصم والاقتراض، والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون التخصيص و انفرادها ميزة خلق نقود الودائع.

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية

يمكن تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

- **الوظائف التقليدية**

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف هي: قبول الودائع وتسير وسائل الدفع، ومنح الائتمان.[1]

قبول الودائع: يتجسد ذلك من خلال اقتراض البنك الأموال المدخرين ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين منح الائتمان: وهي أهم وظيفة للبنك التجاري منذ ظهوره وتعني تقديم مبالغ نقدية لأصحاب العجز لأجال مختلفة، إلا أنه مهما يكن فإن الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الكلي الذي تمنحه البنوك.[2]

تسير وسائل الدفع: وهذا ما يسمح بتحويل الأموال أيا كانت الوسيلة المستعملة وهي نتيجة لقيام البنك بالوظيفتين السابقتين، وبتالي يقوم بخلق النقود الائتمانية عن طريق فتح الحسابات ويقدم العديد من الخدمات المتعلقة بذلك منها: معالجة الشيكات، تحصيل المدفوعات لصالح العميل، تسديد إيصالات العميل.... الخ.[3]

كما تقوم البنوك إلى جانب ذلك بوظائف أخرى منها:

- التعامل في العملات الأجنبية

[1] أحمد صلاح،(2003). عملية محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية. ، ص 12

[2] صالح الأمين الارباح،(1991). اقتصاديات النقود والمصارف مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا،ص 137

[3] زينب حسن عوض الله،(د.س). اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، مطابع الأمل،ص 102

- تأجير الخزائن للعملاء
- إصدار خطابات الضمان والأوراق المالية.

- **الوظائف الحديثة**

لقد تغيرت نظرة البنك من مجرد وسيط إلى مؤسسة تقوم بوظائف أخرى منها:

- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها، حيث تساعد شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتبيين بأسهمها الجديدة عند طرحها للاكتتاب العام لأول مرة، بالاضافة الى بيع الأوراق المالية الحكومية مقابل عمولة محددة تقديم خدمات استشارية للمتعاملين من خلال إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لمشروعاتهم[1].
- خدمات البطاقة الائتمانية: وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه وشراء ما يريد على أن يقوم العميل بسداد بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد.
- خدمات الكمبيوتر لتزويد المتعاملين بكشوف توضح أوضاعهم المالية، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات مثل تحويل الأموال، تحصيل الأموال نيابة عن الغير من بنوك أخرى أو جهات أخرى كتحصيل الشيكات الأجور المعاشات الأرباح والفوائد.[2]
- تمويل التجارة الخارجية من خلال خصم فواتير التبادل وإصدار خطابات الضمان بالإضافة إلى خدمات في السوق المالية من خلال تقديم النصيحة، تسجيل الوثائق وضمان إصدار الأسهم والسندات. وهناك من يصنف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف ثانوية وأولية كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] عبد المنعم محمد مبارك.(1997). مبادئ الاقتصاد الدار الجامعية، الإسكندرية.ص 44

[2] خالد وهيب الراوي.(2000). العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2.ص 30

الشكل (01): وظائف البنوك التجارية

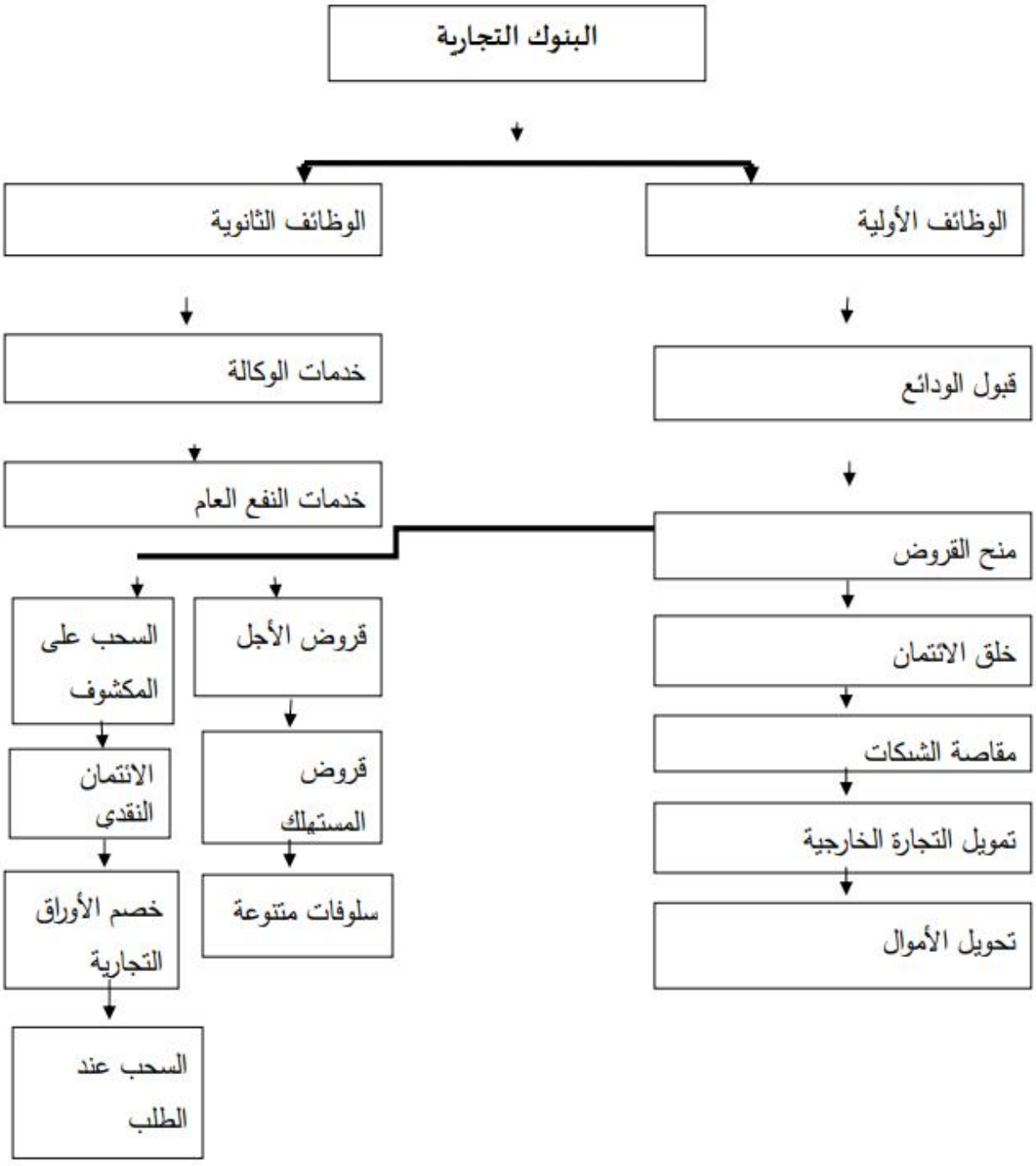

المصدر: http://www.newagepublishers.com/samplechapter/001636.pdf

المطلب الثالث : أهمية وأهداف البنوك التجارية

الفرع الأول : أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي :[1]

بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

- بدون مصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة في مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة المالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

[1] خديجة قوادرية وآخرون.(2022). دور البنوك الاقتصادية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، 2(1)، المركز الجامعي تيبازة،ص ص 7-8

إن تنظيم وضبط الوظائف وأعمال البنوك التجارية من شأنه أن يحقق عدة أهداف تسعى لبلوغها و تكمن أهميتها في عدة بنود.[1]

تمثلت أهداف البنوك التجارية في:

- **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة وهي الفوائد المدفوعة على الودائع لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للأثار الرفع المالي هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها الزيادة في الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس في ذلك فان انخفضت الايرادات بنسبة معينة فانه يترتب عنها إنخفاض الارباح بنسبه أكبر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة زيادة الايرادات وتجنب حدوث الانخفاض فيها وذلك بغيه تحقيق عائد ملائم لملاكه لكن رغم تلبية البنك التزاماته بدفع فوائد على الودائع سواء حقق أرباحا ام لا إلا أن الإعتماد على أموال الودائع بدلا من ذهب بدلا من اموال الملاك لتمويل عملياته يحقق هامش فائدة يتمثل في الفرق بين الفوائد على الودائع والأرباح المتولدة عن إستثمار تلك الودائع وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب.[2]
- **السيولة:** نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الإئتمان لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في تشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسبيل جزء منها بسرعة، المواجهة حركات السحب، حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب وإذا لم تتوفر السبولة فهذا يؤثر على سمعة البنك الثاني.[3]
- **الأمان:** نقصد بالأمان المتوفر لدى الطرفين كل من المودعين والبنك فبخصوص أمان المودعين على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد ويمكن ان يكون هذا الحد ورأسمال البنك التجاري فكما هو معلوم فإن رأس مال البنك صغير نسبيا ولا يمثل

[1] محمد صلاح الحناوي.(1998). المؤسسات البورصة والبنوك العامة، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.ص 211

[2] أكرم حداد مشهور.(2005). هذلول النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظاري، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.ص 147

[3] عبد الكريم منوري.(2010). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل المالي التطبيقي للبيانات ، مذكرة ماجستير تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.ص 18

سوى 10% من اجمالي الأصول لذلك يجب ان لا يتجاوز خسائر النشاط المصرفي لهذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين واما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ إستحقاقها المحدد ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن. ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة، وهو ما يدمر هدف الأمان، لذلك يسعى البنك دائما إلى المواءمة بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.[1]

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور و يتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والمتتبع للتطورات التي شهدها يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي حضت به ، نظرا للدور الكبير الذي لعبته وتلعبه في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمع ، ومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها.

المطلب الأول : تطور التاريخي للتدقيق الداخلي

الفرع الأول : التطور التاريخي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة

وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة تدقيق (Auditing) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناه يستمع، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومؤسسات مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في العالم الداخلي بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوفا باشيليو .

[1] عبد الحمدي محمد الشواربي.(2002). إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية.ص 87

فقد أدت سهولة استعمال النظام في انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق، فقد نشأت حاجة صاحب أو أصحاب المشروع إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك لواقع - حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما دعا المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام مراقبة أعمال الإدارة .[1].

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في (Venus) بإيطاليا عام 1581، حيث تأسست كلية (Roxomati) وكانت تتطلب ستة سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبي، وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرط من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة.

وقد كان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت جمعية المحاسبين القانونيين بمبادرة سنة 1854 بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قبل ذلك بكثير سنة 1773، وقد جاء قانون الشركات في عام 1872 ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشار بسبب الحاجة التي نشأت من جرائه .

أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916)، ألمانيا عام 1896، كندا عام 1902، استراليا عام 1904، فنلندا عام 1911، وهكذا حتى أصبح لا يخلوا منها بلد في عالمنا الحاضر.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل عمان 2004، ص 19، 20

الفرع الثاني : مفهوم التدقيق

أخذت مهنة التدقيق حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا هذا ، نظرا لما لها من أدوار على عدة مستويات ، فعلى الرغم من أنه حتى وقت قريب كان ينظر إليها على أنها مهنة تكتسب بالمرونة فقط ، إلا أنها وبحكم تشعبها كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها.

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق ، و هذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها و رغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم ، إلا أنها تصب في نفس الهدف ، و نذكر أهم هذه التعاريف فيما يلي:

بناء على تعريف مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي ، فإن التدقيق " فحص من مهني مؤهل و مستقل ، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما"[1]

جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية american acconting associator للتدقيق كما يلي : "التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة".

جاء تعريف bonnault et germond للتدقيق على أنه :" اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل و مستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة. "

[1]BernardGERMOND, Audit Financier - Guide pour l'audit de l'information financière desentreprises, 1ere édition, Dunod, Paris, 1991, P28

كما عرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه: "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[1].

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق على أنه: "فحص انتقادي مخطط ، يقوم به شخص محترف و مستقل ، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام الداخلي ، يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في تقرير".

المطلب الثاني : أهمية التدقيق وأنواعه :

الفرع الأول :أهمية التدقيق الداخلي :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاثة سنوات من التدقيق الخارجي .ولاشك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة للشركة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري و التأميني، إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، ووضعه المعهد كهدف نهائي استراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي و أشار المعهد على إضافة القيمة يتم من خلالها تحسين و زيادة فرصإنجاز أهداف المنظمة و تحسين الإجراءات و العمليات و تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[2].

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسي من منظور المعايير الدولية و مدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجسير في العلوم التجارية وخصص محاسبة و تدقيق ,2011 / 2010 ، مي 25

[2] محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، مذكرة ماجستير في المحاسبة، 2014 ،ص 105

لقد حددت نشرة معايير الأداء للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978في مقدمتها أن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء الشركة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، حيث يتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويد أعضاء الشركة بالتحليلات و التقويمات والتوصيات و المشورة و المعلومات التي تهم الأنشطة التي تدقيقها،و تظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال تقديمها للإدارة الخدمات التالية[1]:

1-خدمات وقائية:حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود حماية كافية لأصول الشركة وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطرق الفعلي لها؛

2-خدمات تقويمية:حيث تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على قياس و تقويم فعالية تظم الرقابة و إجراءاتها في الشركة،و كذا مدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة؛

3-خدمات إنشائية (بناءة):حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم اقتراحات حول مختلف التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل الشركة،كما أنها تطمئن الإدارة على سلامة ودقة لمعلومات المقدم لها.

الفرع الثاني : أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق وإجمالا يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي[2]:

- ✓ من حيث الإلزام.
- ✓ من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات).
- ✓ من حيث توقيت عملية التدقيق .
- ✓ من حيث نطاق عملية التدقيق .
- ✓ من حيث القائم بعملية التدقيق.

[1] براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO ،مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة مالية ، 2014 ، ص 65

[2] رزق أبو زيد الشحنة ، **تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن ، 2015، ، ص 42

أنواع التدقيق الأخرى .

1-من حيث الإلزام القانوني :

أ. التدقيق الإلزامي : هو التدقيق الذي تلزم المؤسسة به وفقا للقوانين والتشريعات السائدة وغالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني ، ومثال ذلك القوانين المنظمة العمل المؤسسات المساهمة ، ومن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات يتولى تدقيق حسابات المؤسسة وقوائمها المالية الختامية، وقد جرى العرف أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه وتحديد أتعابه .

ب. التدقيق غير الإلزامي (التعاقدي : التدقيق التعاقدي هو تدقيق اختياري يتم دون إلزام قانوني أو أمر إعتماده لأصحاب المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة ، يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة ومدقق الحسابات لتحقيق أهداف معينة[1] .

2-من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات):

أ. التدقيق التفصيلي: يعني التدقيق التفصيلي أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات أن العمليات مقيدة بانتظام وأنها سليمة ، خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب ، والتدقيق التفصيلي ، يمكن أن يكون تدقيق كامل إذا تم فحص كل العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، ويمكن أن يكون تدقيق جزئي إذا تم الاتفاق بتحديد حدود التدقيق والهدف منه ، ومن ذلك أن يتم تدقيق كل العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات ، وليس عينة منها وهي بذلك تدقيق جزئي تفصيلي .

ب. التدقيق الاختباري: وفيها يقوم المدقق باختيار عينة تمثل المجتمع، وتحديد حجم هذه العينة يرتبط بوجهة نظر المدقق في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية ، ويتم اختيار هذه العينة بأحد أسلوبين هذين :

[1] بوسة حمزة،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة فرحات عباس،سطيف 2012، ص ص 18- 11

-التقدير الشخصي ، أو ما يعرف بالعينات الحكمية .

-التقدير الإحصائي، أو ما يعرف بالعينات الإحصائية .

ويعتبر التدقيق الاختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني الآن حيث لا يناسب التدقيق التفصيلي الظروف الحالية، لأنه سيؤدي إلى زيادة الأعباء إضافة إلى تعارضه مع عوامل الوقت والجهد والتكلفة .

والجدير بالذكر أنه يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية وبين التدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من ناحية أخرى ، فالتدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات المالية أو قد يكون اختباري إذا تم فحص جزء (عينة) من تلك العمليات المالية ، وبالمقابل فان التدقيق الجزئي قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات المالية التي يشملها ذلك الجزء محل التدقيق (العمليات النقدية مثلا) وقد يكون اختياريا إذا تم فحص عينة من مجموع مفردات ذلك الجزء .

من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ. التدقيق النهائي: يبدأ المدقق عمله بعد نهاية الفترة المحاسبية ، بعد أن يتم إقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية وتصوير المركز المالي ، ومن مزاياه ضمان عدم حدوث تعديل في البيانات بعد تدقيقها ، وأنه يمنع من حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة نتيجة تردد المدقق أو مساعديه على المؤسسة، كما أنه يؤدي إلى خفض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق[1].

ب. التدقيق المستمر : في التدقيق المستمر يتم فحص البيانات بصفة مستمرة أو على فترات دورية أو غير دورية، حيث يتم الفحص أولا بأول خلال الفترة المحاسبية ، وهذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسة الكبيرة ذات العمليات الضخمة التي تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها ، ويمتاز التدقيق المستمر بأنه يوفر الوقت الكافي للمدقق مما يساعده على التوسيع في عملية التدقيق، فيقضي ذلك إلى تقليل فرص ارتكاب الغش والتزوير مع سرعة اكتشاف الأخطاء ، ومن عيوب هذا النوع ما يلي :

- إرباك العمل في المؤسسة محل التدقيق بطلب الدفاتر خلال أداء الموظفين لأعمالهم.
- توطيد العلاقات الإنسانية بين مساعدي المدقق وموظفي المؤسسة مما يؤثر على الكفاءة.

[1] عصام الدين محمد متولي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات**"، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، اليمن ، الطبعة الثانية ،2013، ص27

4. من حيث نطاق عملية التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من حيث نطاقه كامل و جزئي .

أ- التدقيق الكامل : وفي هذا النوع من التدقيق لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق ، ويتم تنفيذ عملية التدقيق في إطار غير محدد، وهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي بفحص جميع البيانات المالية خاصة إذا كانت المشروعات صغيرة ، أو يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي يعتمد على أسلوب العينة والاختبار خاصة إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم . ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة ، وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس جزء منها ، ويكون المدقق مسؤولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة اعتماده على إجراء التدقيق الكامل الاختباري.

ب- التدقيق الجزئي: يقتصر هذا التدقيق على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها، ولذلك ينحصر نطاق الفحص ومسؤولية المدقق على هذا الجزء فقط، وفي مثل هذه الحالات يتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدقيق هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمؤسسة من مقبوضات ومدفوعات لأي غرض معين[1] .

المطلب الثالث : أهداف التدقيق

يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى أهداف عامة و إلى أهداف مرتبطة بالعمليات المالية.

الفرع الأول : الأهداف العامة للتدقيق

وتتمثل في العناصر التالية[2]:

- ✓ التسجيل المحاسبي
- ✓ التقييم و التخصيص

[1] رزق أبو زيد الشحنة ، مرجع سابق ، ص 48

[2] صديقي مسعود ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004ص24

- ✓ الحقوق و الالتزامات
- ✓ العرضو الإفصاح
- ✓ إبداء رأي فني

❖ **التسجيل المحاسبي :**

من خلال إجراء عملية التدقيق يعمل المدقق على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، و أن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا و أ ا متعلقة بأصل الأحداث المالية التى وقعت، كأن يسجل مثلا المحاسب على معدات المكتب انطلاقا منالمستندات التالية:

وصل الطلبية

الفاتورة

وصل الاستلام.

❖ **التقييم و التخصيص :**

يتعلق هذا الهدف في تحديد ما إذا كانت الأصول والالتزامات وحقوق املاك والإيرادات و المصروفات قد تم إدراجها ضمن القوائم المالية وفقا للقيم المناسبة التي أنتجها النظام المحاسبي مثل تسجيل الأصل الثابت وفقا التكلفة التاريخية و أن هذه التكلفة قد تم تخصيصها على نحو ملائم على الفترات المحاسبية من خلال الاهتلاك

يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بيها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية و تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعينة ، و بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

❖ **الحقوق و الالتزامات :**

يعمل التدقيق في هذا البند التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و أن الخصوم التزام عليها، بتحديد ما إذا كانت الحقوق و الالتزامات المدرجة القوائم المالية هي فعلا الحقوق و الالتزامات التى على المنشأة في تاريخ محدد .

❖ **العرض و الإفصاح :**

يقوم المدقق بتحديد ما إذا كانت مكونات القوائم المالية قد تجميعها أو فصلها و وصفها و الإفصاح عنها على نحو ملائم. يعتبر عمل المدقق تمهيدا لعرض القوائم المالية من طرف المؤسسة من خلال مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض ان تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من خلال الاعتماد في إعدادها على معايير الممارسة المهنية و التقيد بالمبادئ المحاسبية وبالاستناد على طرق تتلاءم و الواقع الاقتصادي للمؤسسة، ولكي يتأكد ذلك يعمل المراجع على فحص العناصر السابقة ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لهذه المخرجات من جهة و من جهة أخرى يتأكد من مصداقية هذه الاخيرة في التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة ثم يبلغ آريه الفنيةإلى الأطراف المختلفة ، ولكي يتحقق ذلك فإن المدقق يجب أن يكون عارفا بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها خاصة تلك المتعلقة بكيفية عرض القوائم المالية .[1]

❖ **إبداء رأي فني :**

يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني المحايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

ولكي يتسنى له ذلك ينبغي على هذا الاخير في إطار ما تمليه الأبعاد النظرية و التطبيقية الاطار التدقيق ، القيام بالفحص و التحقيق من العناصر الآتية :

- ✓ التحقق من الإجراءات و الطرق المطبقة ؛
- ✓ مراقبة عناصر الأصول
- ✓ مراقبة عناصر الخصوم
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات
- ✓ محاولة كشف أنواع الغش ، التلاعب و الأخطاء
- ✓ تقييم الأداء داخل النظام و المؤسسة ككل
- ✓ تقييم الأهداف والخطط .

[1]MOUKHTAR BELAIBOUD guide pratique d audit et finncier et comptabei,lamaison des livers ,alger,1982 P22 ,23

الفرع الثاني : أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية

وتتمثل في العناصر التالية[1]:

- ✓ الوجود و الحدوث
- ✓ الاكتمال
- ✓ الدقة
- ✓ التبويب
- ✓ التوقيت
- ✓ الترحيل و التلخيص
- ✓ التقييم.

أ. الوجود :

يتعلق هذا الهدف بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلا، حيث يعتبر مثلا إدراج المبيعات التي لم تحدث ،في يومية المبيعات انتهاكا الهدف الوجود و الحدوث.

ب. الاكتمال :

يختص هذا الهدف في تحديد ما إذا كانت كل العمليات المالية التي حدثت فعلا في المؤسسة و التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلا، فمثلا يعد عدم تسجيل المشتريات التي تمت فعلا في يومية المشتريات انتهاكا لهدف الاكتمال.

بما أن الاكتمال هو من بين أهم الخاصيات الواجب توافرها في المعلومة أصبح من الضروريكذلك على النظام المحاسبي توليد معلومات كاملة على كل الأحداث التي تمت [2].

يعتبر كل من هدفي الوجود و الاكتمال كهدفين متعارضين في مجال التدقيق.

ج. الدقة :

[1] ألفين أرينز وجيمس لوبك ،**المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي و أحمد حجاج ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية ص206

[2] صديقي مسعود نفس مرجع السابق ص25

يتعلق هذا الهدف في التأكد من طرف المدقق بتسجيل العمليات المالية و المحاسبية وفق القيم الصحيحة، من أجل الحصول في الأخير على معلومات محاسبية دقيقة و صادقة يمكن استخدامها بدون تحفظات من طرف الجهات و الأطراف المعينة.

د. التبويب :

يقصد بهذا الهدف مدى تصنيف و ترتيب العمليات المالية المسجلة في يومية المؤسسة على نحو ملائم و بطريقة تساعد المدقق في التعرف عليها بسهولة عند إجراءه لعملية التدقيق كذا سهولة قراء ا من طرف مستخدمي القوائم المالية ، فمثلا إذا تم تصنيف عمليات الشراء التي حدثت على الحساب على أنها مشتريات نقدية سوف يعكس ذلك تمتع المؤسسة بالسيولة النقدية ما يجعل الموريدين لا يترددون في تموينها بالاحتياجات.

ه. التوقيت :

بمعني ضرورة تسجيل العمليات المالية التي حدثت وفق التاريخ الصحيح، أي في التاريخ الذي حدثت فيه مثل تسجيل المشتريات في تاريخ الاستلام.

و. الترحيل و التلخيص :

يتعلق هذا الهدف في دقة نقل و إدراج المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام و تلخيصها على نحو ملائم، فإذا تم نقل مجموع يومية المبيعات إلى دفتر الأستاذ الخاص بالمشتريات أو نقل و إدراج هذا المجموع بقيمته غير الصحيحة إإلى ميزان المراجعة فيعد ذلك انتهاكا لهدف ترحيل و التلخيص.

ز. التقييم :

يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية و تقييم المخزونات ثم تخصيصهذه العملية في

الحساباتالمعنية، وتسجيل ثمن شراء الأصل إضافة إلى المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليه وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

المبحث الثالث :التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

الغرض الرئيسي من التدقيق الداخلي هو اختبار مدى فعالية أجهزة الرقابة الداخلية حيث أنها تعتبر امتدادا ً لمجلس الإدارة ويكون التواصل بين هذين الهيكلين مباشرا ً دون عائق ويعهد مجلس الإدارة إلى التدقيق الداخلي بمسؤوليته. تقييم جودة الإجراءات والتأكد من قيام الإدارة والموظفين بمسؤولياتهم بالطريقة الصحيحة، بالإضافة إلى التأكد من خلال عمليات التدقيق الداخلي من فعالية الضوابط الداخلية في إطار التنظيم السليم وتقسيم العمل. يمكن للمديرين تحديد التناقضات وتصحيح الأخطاء، فضلا عن هياكل البنك وإجراءاته التي تختلف عن القوانين التشريعية والتنظيمية.

المطلب الأول : معايير التدقيق

تمثل معايير التدقيق التي يتم استخدامها لأداء عملية التدقيق ، و تعتبر كمقياس نستطيع من خلالها تقيم هاته العملية و تنقسم هاته المعايير حسب ما نص عليه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلى المجموعات الثلاثة الآتية[1]:

1- المعايير العامة : تتعلق بشخص المدقق

2- معايير العمل الميداني و تتعلق بإجراءات العمل الميداني للمدقق،

3- معايير إعداد التقرير تتعلق برأي و تقرير المدقق.

[1] خالد أمين عبد الله علم تدقيقالحسابات ، دار وائل ،عمان ،الطبعة الاولى ،2000ص55

أما الإجراءات فهي الخطواتالتي يقوم بها المدقق خلال عملية التدقيق للمؤسسة، و بالرغم من الاختلاف في المعنى إلا أ نهما مرتبطان و متكاملان لبعضهما البعض[1].

و الشكل التالي يعرض لنا هاته المعايير بالتفصيل

شكل رقم (1-1) يمثل : أنواع معايير التدقيق

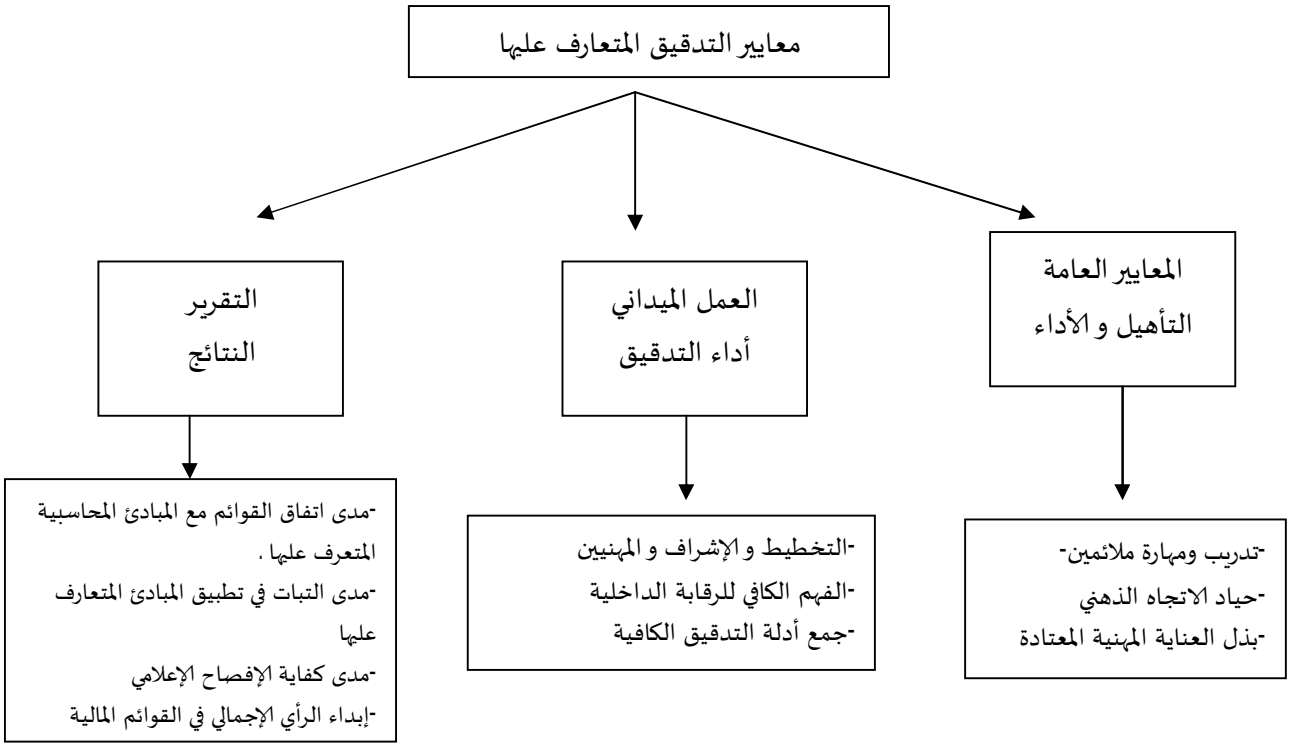

المصدر: أرينز الفين ،جيمس لويلك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، تعريب محمد عبد القادر الديسطي أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2005 ء السعودية ، ص 42

[1] غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر،دار الميسر للنشر و التوزيع ،الاردن 2006 ص37

المجموعة الأولى: المعايير العامة أو الشخصية[1]

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها تتعلق مباشرة بالتكوين ذاتي المدقق ، و يمكن حصرها في الأتي :

- أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص هم قدر كافي من التأهيل العلمي و العملي.
- أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد و الا ستقلال.
- أن يتحلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله و كذا في إعداد تقريره .

وتضم المعايير العامة المعايير الفرعية الآنية :

1- التأهيل العلمي و العملي :

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية و الخبرة العملية و الكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة و الضرائب و التدقيق و غيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية ، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب و التعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك الحالات ، ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة[2].

[1] محمد أمين مازون، مرجع سابق،ص 19.

[2] محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 35

2- **الاستقلال :** يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرار ات مستقبلية إذا أن تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استغلالية المدقق ، لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المدقق:

1.2- عدم وجود مصالح مادية للمدقق : ينبغي على المدقق أن لا تكون له مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع ، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلالية في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية[1].

2.2- وجود استقلال ذاتي : يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن فحص البيانات و السجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من التدقيق،

و في ظل توافر النقطتين السابقتين يمكن أن تحدد الأبعاد الحالة على استقلال المدقق .

أ. **الا ستقلال في إعداد برنامج التدقيق :** يستطيع المدقق في ظل هذا البند تحديد برنامج التدقيق وخطوات العمل و حجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها و كذا الجوانب و الأجزاء المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية ككل. مما لاشك فيه أن هذا البعد يتضمن عدم التدخل الإدارة في استبعاد أو تحديد أو تعديل ما ثم أخذه من طرف المدقق في برنامجه.

ب. **الاستقلال في مجال الفحص :** يعتبر المدقق مستقلا و حرا في اختيار حجم المفردات المراد فحصها من مجموع المفردات ، إذا يستطيع المدقق في هذا الإطار فحص جميع البيانات ، المستندات، السجلات ومسار عملية التجهيز للتقرير بعدها عن صحة و مصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها.

ت. **الاستقلال في إعداد التقرير :** يعتبر المدقق مستقلا في كتابة تقريره الموضع لعملية الفحص والتدقيق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية ، مع إظهار فيه كافة الحقائق التي ثم اكتشافها إبان عملية الفحص و إعطاء

[1] محمد التهامي طواهر: مسعود صديقي ، مرجع سابق، ص 40-71

رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية ، إذا ينبغي في هذا الإطار عدم تدخل الغير لتحريف أو تعديل الحقائق في التقرير أو استبعاد بعض الحقائق الأهمية منه.

2- العناية المهنية : يعني أن يقوم المدقق بذل العناية المهنية و الجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء منها ، انطلاقا من كون أن المدقق لابد أن يفي بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي و العملي و الاستقلال في أداء مهنة[1].

يمكن تحديد شروط عامة يجب توافرها في المدقق بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة هي :

* محاولة الحصول علة أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة .
* أخذ بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج التدقيق من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.
* التقييم لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة و الضعف ، الذي قد يستغل لحدوث تلاعبات و غش ولا يمنع حدوث أخطاء.
* العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي.
* العمل باستمرار من أجل تطوير مجال حيرته المهنية.

في غاية المعايير العامة نشير إلى أن معيار التأهيل العلمي والعملي مع معياري بذل العناية المهنية و معيار الاستقلال هي من أهم المعايير التدقيق المتعارف عليها ، و أي خلل في هاته المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للتدقيق.

- المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني

تضع هاته المعايير مجموعة من الإرشادات و التوجيهات التي يجب على المدقق أن يلتزم بها عند أداء عملية التدقيق ، و تعتبر معايير العمل الميداني أكثر دقة مقارنة بالمعايير العامة.

تشمل معايير العمل الميداني ثلاثة معايير أساسية هي كالآتي:

- يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب و كاف ، فضلا عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقى ، ص ص 41-42

- يجب دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة و ذلك لتقرير مدى الاعتماد عليها ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة و التي تستفيد ما إجراءات المراجعة .
- ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادفات و غير ذلك كلها لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية موضوع الفحص و المراجعة[1].

و فيما يلي سنوضح هاته المعايير بالتفصيل :

1- التخطيط السليم و الإشراف على المساعدين :

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يخطط العمل بدرجة كافية ، و يجب مباشرة الإشراف الصحيح على المساعدين في حالة وجودهم ، كما يتضمن التخطيط الكافي للتدقيق خصائص معينة مثل تكييف ظروف العمل ، تحديد الاحتياجات من الأفراد و الاستفادة الكفاءة من موارد مكتب التدقيق[2].

و بذلك فإنه يتعين على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة ، و بطلق أعضاء المهنة هذه الخطة اسم " برنامج المراجعة " و، هذا الأخير هو خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة ، و يتضمن عادة تحديد الدفاتر و السجلات الواجب فحصها و الوقت المحدد لذلك ، مع مراعاة أن ينصف البرنامج بالمرونة حيث أن الهدف الأساسي هو إجراء فحص سليم و ليس استكمال برنامج المراجعة فقط[3].

يعتبر التخطيط لمهمة التدقيق أو تخطيط برنامج التدقيق من الخطوات الهامة في عملية التدقيق ، حيث يساعد التخطيط السليم على التأكد من الإجراءات أو الاختبارات الهامة قد نالت العناية المناسبة ، و أن

[1] وليد توماس أمرسون هلكي ، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، تعريب و مراجعة د. أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 1989، م 57.

[2] عبد الفتاح محمد الشحن ، كمال حليفة أبو زيد ، **المراجعة علما و عملا** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1991، ص 76

[3] محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998 ، ص68

المشاكل المتوقعة قد ثم تحديدها كما يساعد التخطيط على الاستعمال الكفء للمساعدين ، و التنسيق مع الأعمال المنفذة بواسطة مدققين أخرين ، و نظرا لأهمية هذا المعيار ، فقد خص الاتحاد الدولي للمحاسبين الإطار النظري للتدقيق موضوع التخطيط لمهمة المراجعة معيار خاص بالإضافة إلى الإشارة لعملية التخطيط في معايير أخرى من خلال بعض الفقرات و يمكن عرض مكونات هذا المعيار كما يلي[1]:

- يعتبر التخطيط لعملية التدقيق من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمدقق،
- يجب أن يخطط المدقق عمله بطريقة تسمح له بالقيام بمراجعة فعالة.
- يجب أن يركز وضع خططه على معرفته بأعمال و نشاطات الزبون .
- يجب أن تتضمن عملية التخطيط المراحل التالية :

* دراسة النظام الداخلي و الإجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية.
* تقييم مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.
* تحديد طبيعة و توقيت و تطلق الإجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها.
* تنسيق جميع الأعمال التي سيتم تنفيذها.

- يجب أن تراجع إعداد برنامج تدقيق يحدد فيه طبيعة و توقيت و تطلق إجراءات المراجعة ،
- يجب أن يراجع هذا البرنامج حسب تقدم المهمة و خلال عملية المراجعة .

أما الإشراف على المساعدين فيقتضي ضرورة تقسيم العمل بينهم وحسن توجيههم وذلك لتحقيق .

المطلب الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

***تقدير المخاطر المصرفية:**

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية

[1] ATH guides , audit financier guide pour l'andit de l'information financière des entreprises et organisations clets , paris , 2eme , édition , 1987 p 53

المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي، أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق لى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي و كيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة،[1]

***إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك :**

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق الإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي :

- تحديد واضح الأهداف الرقابة

-استعمال دليل الاجراءات.

-الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات.

-توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين.

-توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

[1] د يوسف سعيد يوسف المدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007 ص 113

***برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك:**

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية[1]:

-جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية

-إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام .جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

المطلب الثالث : أسس التدقيق الداخلي في البنوك التجارية [2]

1 .الأسسالإدارية

تعتبرالأسسالإداريةالتييستندإليهاالأداءالبنكيذاتأهميةبالغة،لغرضتحقيقأهدافعملية التدقيقالداخليوذلكمنحيث:

- وضوح الأهداف الرئيسية و الثانوية للبنك ،حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها .
- تقسيمالعملحيثيتممنخلالهتحديدماركزالتكلفةوالمسؤوليةوتخصيصعملمعينلكلدائرة وقسم؛وبالتاليتسهيلعمليةالتدقيقوالرقابة.
- تطبيقمحاسبةالمسؤوليةبالاعتمادعلىتقسيمالعمل؛بحيثيمكنمحاسبةالمسؤولفيكلقسم أودائرةعنأوجهالقصورفيعمله،بعدإعطاءهقدارمنالسلطةيتناسبوالمسؤوليةالملقاةعلىعاتقه
- تطبيقالإدارة بالاستثناءحيثيتممنخلالهالاهتمامبالقضاياالتيتخرجعمايجبأنتكونعليه.
- تطبيقالإدارةبالاستثناءحيثيتممنخلالهالاهتمامبالقضاياالتيتخرجعمايجبأنتكونعليه.

[1] أحمد محمد مخلوف المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2006-2007 35

[2] بغدودارضيةوصبايحينوال" :دورالتدقيقالداخليفيتفعيلإدارةالمخاطرالمصرفية"،مداخلة مقدمةإلىالمؤتمرالعلميالدوليحول "إدارةالمخاطرالماليةوانعكاساتهاعلىإقتصادياتدول العالم"،2007ص 6،ص7

منخلالإبلاغالمستوياتالإداريةالعلياباًيةتغييراتجوهريةتواجهالإدارات التنفيذيةالوسطوالدنياأثناء التنفيذ،أوعنأيخللأوقصورفيالأداءالفعليعنالأداءالمستهدفمنأجلتحليلالوضعوإيجادحلولعمليةله،بالإضافةإلىمبدأالسريةالمهنيةالخاصبالعملالبنكي،ومبدأحسنالمعاملةومبدأسرعةالتنفيذ.

2.الأسسالماليةوالمحاسبية

ينبغيعلىالتدقيقالداخليمراعاةمجموعةمنالأسسالماليةوالمحاسبية،لتحقيقأهدافعمليةالتدقيق والرقابةعلىأعمالالبنوك،وأهمها:

- توفيرالأمانوهويعنيضمانحقوقعملاءالبنكوجعلهافيمتناولأيديهمفيالوقتالذييرغبونفيه.
- مراقبة السيولةوهيتعنياحتفاظالبنكبقدرمنودائعهعملائهفيصورةنقديةأوشبهنقدية،يمكنتحويلها إلىنقديةبشكلسريعجداوبدونتكاليفإضافية،وذلكبهدفتلبيةطلباتعملائهالطارئة،ويتمهذامنخلال إيجادحالةمنالتوازنبينحجمالنقديةالمحتفظبهاوحجمالنقديةالمستثمرةلأنغيابالتوازنيقودإلىالمخاطرة.
- تعظيمالربحيةويتحققهذاالمبدأمنخلالمتابعةالتوازنبينحجمالسيولةودرجةالأمان،وهويعتمدعلى أنواعالودائعالمتعددة.

خلاصة الفصل :

وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول لمفهوم مهمن مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقديم توصيات لهذه الأخطاء .

وبالاضافة إلى أن التدقيق يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من المعايير، كما يجب أن يكون على دراية كافية بطبيعة العملاء البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر، وتزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويم اتالمخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر

.وتتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقويم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر.

الفصل الثاني:

التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

تواجه مختلف المنظمات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها،مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات،تتمثل عموما في حالة عدم التأكد ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها المسطرة مسبقا عدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة و التهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي إما لنجاح المؤسسة أو فشلها ،لذلك على المنظمات التي ترغب بالبقاء في دنيا الأعمال و التنافس بكفاءة في السوق أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء

وهنا يظهر دور التدقيق الداخلي كوسيلة لإدارة المخاطر وتوفير الآليات لعلاجها .

المبحث الأول:ماهية المخاطر

إن معرفة المخاطر وتقويمها دارتها أو من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقها ألهدافها، حيث أصبح لا زما على هذه المؤسسات أن تضع إجراءات وسياسات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل من آثارها، إن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مفهوم المخاطر، و أنواع و العوامل التي تؤثر في المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

هناك عدم اتفاق على تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح ومن أهمها :

-أنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة[1] .

-تعريف معهد المدققين الداخلين الأمريكي:" هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها[2]

" وعرفت لجنة(COSO)المخاطر أنها " الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة.**[3]"**

وتعرف أيضا "

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات، شركات، بنوك)** ،كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 ص 15

[2] The insetit of internal avditors , international standards for the Professional practise of internal audit standards 2010,p19

[3] مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،.2014 ص3،

يعرف (جون داوتر وجوردان اليوت قوهمان) المخاطر بأنها " تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر آو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطر تختلف عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس[1].

- "كما يعرفه " Schumpeter على انه مجموعة حوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف المؤسسة وتهدد بقاءها واستقلاليتها.[2] "

كما عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها :

"احتمال حول خسارة إما بشكل غير مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو الخسائر في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف عللا تحقيق أهدافه و غاياته ، حيث أن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة ، و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بنية الأعمال المصرفية من جهة أخرى " [3]

وفي الأخير نستخلص بأن : المخاطر هي حالة عدم التأكد فهي احتمال حدوث ظروف أو أحداث من شانها أن يكون لها تأثير على أهداف المؤسسة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها.

المطلب الثاني : العوامل التي تؤثر في المخاطر

العواملالمؤثرةفيالمخاطرالمصرفية

هناكالعديدمنالعوامل التي تركت اثأر مهمة في المخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها :

1. **التغييراتالنظميةوالمصرفيةوالإشرافية:**

[1] تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، -2008-2007ص،23

[2] فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط0 ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،2014،ص18

[3] Financial Services Roundtable ,op.cit. , june, 1999, P5.

قامتالعديدمنالدول والتنظيماتالذهنية المتخصصةبفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف و ذالك لتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها ،و المحافظة و مثال ذالك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف و كيفية قياسها و الإشراف عليها .

2. عدماستقرارالعواملالخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم استقرار المستمر لأسعار الفوائد و أسعار صرف العملات و ابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا ، مثل مخاطر التسعير و مخاطر السياسة و سعر الفائدة .

3. المنافسة:

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار ، و هذا ما اثر سلبا خاصة مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء أدى إلى ازدياد المخاطر ، و مثال ذالك المخاطر الائتمانية .

4. التطورات التكنولوجية:

و التي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل المصرفي في نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها ، و إدارتها بطريقة أفضل ، و لكن نجم عن ذلك أيضا أثار سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية[1]

المطلب الثالث : أنواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.

أولا:مخاطر النظامية.

[1] عقل،مفلح،(2006)،"وجهاتنظرمصرفية" ،الجزء الثاني،مكتبة المجتمعالعربي،عمان،الأردن،ص260

المخاطر النظامية هي المخاطر التي تنجم من خارج المؤسسة وتعرف أيضا بأنها المخاطر التي لا يمكن تجنبها.

1- مخاطر التضخم: المال تضعف قيمته بما يقارب نسبة التضخم التي تطرأ على الاقتصاد العام للدولة، أي يعني تدني القيمة الحقيقة لهذه الأموال[1].

2-مخاطر أسعار الصرف: وهي مخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف العملات أو في المراكز المحتفظة بما من تلك العملات.

3-مخاطر تغيرات أسعار الفائدة : يقصد بمخاطر سعر الفائدة التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق.

4-مخاطر المالية: احتمال انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلتزم الإدارة بتسديدها لهذه الفائدة التي تمثل تكلفة ثابتة، مما يعني أن الشركة ليست لديها القدرة على خدمة ديو ها ووفق لهذا المنطلق فإن الشركة التي تعتمد على التمويل الممتلك فقط تكون معرضة لمخاطر الأعمال فقط

5-مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية و المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة.

6- مخاطر المستهلكين: تتمثل مخاطر هم في إمكانية تغير أذواقهم وتفضيلاهم مما قد يتسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها إن لم تتناسب مع ميولهم ورغباهم وهو ما يعرف بمخاطر العملاء[2].

7-مخاطر الموردين: يعتبر الموردون الأفراد والمنظمات الذين يقمون بتزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية، لهذا المخاطر الناجمة تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي يشكلون خطر على هوامش الأرباح[1].

---

[1] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص32.

[2] فاتح مجاهدي، **إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال**، ملتقى دول حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة الشلف .26-25 نوفمبر 2008 ،blibrary.univ- .boumerdes.dz/ 03/ 01 / 2016، ص11.

8- مخاطر السياسية والاقتصادية :هي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي تزاول الشركة نشاطها فيه [2]، وتنتج هذه المخطر في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس معبعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

ثانيا: المخاطر غير نظامية، المخاطر غير نظامية:

هي المخاطر التي تنجم من داخل المؤسسة و تعتبر مخاطر يمكن تجنبها.

1- **مخاطر التشغيل:**

يعبر عن درجة تذبذب في ربحية المؤسسة التي تؤدي إلى التغيير حجم المبيعات الأسباب ترجع إلى ظروف الصناعية التي تنتمي إليها أو التي تؤدي إلى تغير في تكاليف العمليات الأسباب تتعلق بطبيعة الإنتاج المتبع ويرتبط هذا أيضا بنسبة التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة وأثر ذلك على تباين التدفقات النقدية كنتيجة لتغير مستويات المبيعات نتيجة لتغير سوق الأعمال من رواج أو كساد فعندما تزداد نسبة التكاليف الثابتة إلى المتغيرة يرتفع خطر التشغيل نتيجة تحمل المؤسسة العبء ثابتة كبير قد لا تستطيع الوفاء به إذا انخفضت المبيعات أو حدث كساد في السوق [3].

2-مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة 3 التزاماتها.

3-مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر النشأة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها."[4]

---

[1] فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] پراهمية كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة الماجستر، جامعة قسنطينة 2 2013-2014– ص 90.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي و تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**، ط1، مؤسسة الوارق، الأردن،2000، ص 244.

[4] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009، ص16.

مخاطر التمويل : ترتبط بنوعية التمويل وعموما إن زيادة نسبة الأموال المفترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.

جدول رقم (1) أنواع المخاطر

المخاطر النظامية	المخاطر غير نظامية
مخاطر التضخم-مخاطر أسعار الصرف- مخاطر تغيرات أسعار الفائدة- مخاطر السوق - مخاطر المستهلكين مخاطر الموردين- مخاطر السياسة و الاقتصادية	مخاطر التشغيل - مخاطر السيولة مخاطر الائتمان - مخاطر التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر:

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تنوعت التعاريف حول مصطلح إدارة المخاطر إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة .وعرفت إدارة المخاطر بأنها:

عملية تنفيذية بواسطة مجلس إدارة المنظمة و الإدارة وكل الأفراد لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة، ومهمة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة و إدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية :

- **الإستراتيجية:** الأهداف عالية المستوى، والوقوف معها ودعمها.

- **العمليات:** كفاءة وفعالية استخدام الموارد
- **.التقارير:** الاعتماد على التقارير
- **.الإذعان:** الإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة[1]

كما عرفة لجنة COSO :

تحليل وتحديد السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع[2].

-كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها :" هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبرالمنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص و التهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف[3].

- **" وتعرف أيضا على أنها:"** عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة آو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[4]"

.و بالتالي فإن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، لتحديد قياسها ومراقبتها.

وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا.

المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر البنكية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي :

- وضع إستراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر لوحدات العمل.
- التعاون على المستوى الاستراتيجي و التشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخصإدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهتها.
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

---

[1] احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010،ص 96-97

[2] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ص10

[3] احمد حلمي جمعة، مرجع سابق ذكره، ص96

[4] طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، مصارف) ط1 ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2007 ،ص 51.

- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط .
- تحليل كل خطر منالأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقتهبالأخطارالأخرى.
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة .
- اختيار انسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الأفراد آو المؤسسة حسب درجات الأمانوالتكلفة اللازمة[1].

المطلب الثالث : أهداف المخاطر البنكية

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثل لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد ألي مؤسسة، قد يكون لمعظم المؤسسات بالطبع أهدافا متعددة ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة أيضا وقد يكون للمؤسسة أو قسم بها رسالة واحدة مسطرة إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك أنها أهداف متعددة .

ومن بين الأهداف المتعددة لإدارة المخاطر ما يلي :

- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالمؤسسة، والاطمئنان على أنها ضمن الحدود المقبولة والموافقة عليها.
- التوصل إلى انسب وسيلة للسيطرة على الخطر، وتقليل تكلفة التعامل معه بناءا على أسس علمية وعملية منهجية.
- العمل على تفادي الخسائر والأحداث قبل وقوعها.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى الحد الأدنى.
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة..
- القضاء على القلق.
- التخفيف من تأثير المخاطر.

[1] طارق مفلح جمعة أبو حجير، القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، مصر، 2014،ص74

- تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

عندما تكون للمؤسسة أهداف معينة أحيانا تتناقض وتتعارض الأهداف مع بعضها، وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية ولذلك لا يكفي التعرف على أهداف إدارة المخاطر بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى[1].

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول : مخاطر التدقيق

إن مفهوم مخاطر التدقيق مستمد من منطلق احتمال وجود حالات الغش والأخطاء في البيانات المالية للمؤسسة، وبالتالي يجب اكتشافها من طرف المدقق ولا يزال هذا الهدف موجود بسبب أن قدرة المدقق في التأكد من صحة المعلومات المالية أمر غير مطلق نظرا لعدة عوامل تعود إلى الجانب النظري لمهنة التدقيق وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعاريف مخاطر التدقيق والعناصر المكونة له.

01-تعريف مخاطر التدقيق :

توجد عدة تعاريف لمخاطر التدقيق منها :

عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه " الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية[2]"

كما عرف " بأنه احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضع الفحص، وذلك بسبب فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها "

*وتعرف أيضا " يخطر قيام المدقق بإصدار رأي غير ملائم في القوائم المالية نتيجة لضعف حالة التأكد لديه، بمعنى أن يصدر المدقق رأي غير صحيح في القوائم المالية كان يصدر رأيا إيجابيا بخصوص

[1] رحوخيرة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة، جامعة حسيبة بنبوعلي 2001-2012، ص 71

[2] أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66

قوائم مالية فيها أخطاء مادية نتيجة لعدم قدرته على اكتشاف هذه الأخطاء أو العكس قد يصدر رأي متحفظ في قوائم مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية أو ذات أهمية نسبية[1]".

ويمكن اختصار مفهوم مخاطر التدقيق بالنقاط التالية:

- ✓ الخطأ أو الاحتيال الذي يحدث (المخاطر الملازمة)
- ✓ الخطأ أو الاحتيال الناتج عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة)؛
- ✓ الخطأ أو الاحتيال الذي لا يتم اكتشافه من قبل مدقق الحسابات (مخاطر الاكتشاف)

02-مكونات مخاطر التدقيق:

أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم 400 والخاص بالرقابة الداخلية وتقييم المخاطر والصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) على أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي[2]:

- المخاطر الضمنية (المخاطر الملازمة، الخطر الطبيعي)
- مخاطر الرقابة -المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية)
- مخاطر الاكتشاف(المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق)

1-2 المخاطر الملازمة:

يعتبر الخطر الملازم من مكونات خطر التدقيق و عوامل و مؤثرات هذا الخطر لا يمكن تجاهلها عند تخطيط عملية التدقيق، و نظرا لهذا الدور فقد اهتم به عديد من المنظمات المهنية و منها تعريف معهدالمحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات

الحدوث خطأ جوهري، و يكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى،

و ذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية، و يمكن القول بأن الخطر الملازم هو تقدير المدقق لاحتمال

[1] د. شعبان إبراهيم نعمان، مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص 49.

[2] أحمد محمد نور، مرجع سابق ذكره، ص68.

وجودأخطاء أكثر من الحد المقرر قبوله و قد يوجد في عملية مالية أو في رصيد حساب أو في معاملة أو جزء منهاو ذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به[1].

2-2مخاطر الرقابة:

وهو الخطر المرتبط بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، لذلك يقصد بالمخاطر الرقابية خطورة أو احتماليةأن لا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائمالمالية بسبب عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المراد إجراء عملية التدقيق فيها، كما تنتج مخاطرالرقابة بسبب عدم الاعتماد على دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لإجراء عملية التدقيق،فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفعالية تصميم و تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافالمؤسسة و المتعلقة بإعداد القوائم المالية و يتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية، نظرا للقيود الملازمةالنظام الرقابة الداخلية.

يرجع وقوع هذه الأخطاء إلى الآتي[2]:

- درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية
- عدم الالتزام بإجراءات هذا النظام
- فشل إجراءات هذا النظام في الكشف عن الأخطاء؛
- فشل العنصر البشري في الإيفاء بالتزاماته الرقابية؛
- ضعف مقومات النظام في المؤسسة
- عدم التوافق بين الإجراءات والواقع الفعلي له؛
- الخلل في التصميم الذي يعود لطبيعة العنصر البشري.

3-2مخاطر الاكتشاف :

[1] د.شعبان إبراهيم نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] محمد توهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص128

إن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات في البحث و الكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل إن فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الاكتشاف، إذ أن مخاطر

الاكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق و على تفسير النتائج التي توصل إليها

،

ولا يمكن لمدقق الحسابات خفض قيمة مخاطر الاكتشاف إلى الصفر في أي حال من الأحوال وذلكبسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والافصاحات والحسابات وقد تكون الإجراءات التي قام بهاالمدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح.

ترتبط مخاطر الاكتشاف بشكل مباشر بإجراءات التدقيق ومن الممكن تعريفها على أنها عدم قدرة المدققعلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أوجماعية وذلك من خلال إجراءات التحقيق التي يقوم بها[1].

ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى:

- الجهل بالمعايير المهنية لتدقيق الحسابات
- استعمال أدلة إثبات غير قائمة على فرص القابلية للتدقيق (أي لا يكون لوجودها معنى أو سبب)؛
- استعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة
- الاستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقها ؛
- الاختيارالسيئ للعينة؛
- عدم كفاية حجم العينة ؛
- التخلي ن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أو اعتبار التكلفة[2].

3-نموذج مخاطر التدقيق لأغراض التخطيط :

[1] رائد صلاح الخطيب، **مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 28

[2] محمد توهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 119

بناءعلى مكونات خطر التدقيق يتعامل المدقق مع بعض النماذج الرياضية والتي تمكنه من جمع أدلة التحقيق، ويستخدم نموذج المخاطر بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها، ومن أكثر النماذج استخداما هو النموذج التالي :

1-3-مخاطر التدقيق المقبولة : AAR المخاطر الملازمة IR *مخاطر الرقابة *مخاطر الاكتشافDR

وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تقبلها، ويتم تحديد هذه المخاطر حسب الحكم المهني للمحقق ودرجة استعداده لتحمل المخاطر .

أما من ناحية تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة فيمكن استخدام النموذج التالي :

2-3مخاطر الاكتشاف المخططة: مخاطر التدقيق المقبولة *مخاطر الرقابة* المخاطر الملازمة .

وبتطبيق هذا النموذج يتبين أنه كلما زادت مخاطر التدقيق المقبولة كلما زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المدقق، ومن ناحية أخرى كلما زادت المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تقل مخاطر التدقيق المقبولة وبالتالي تزداد نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية .

ومن ناحية أدلة التدقيق توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف وبين أدلة الإثبات، بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف والتي يتم تخصيصها التأكيد معين زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد والعكس صحيح[1].

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخليين IIA إلى أن تقييم و إدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات و اختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 على :

" على المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي و بالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمؤسسة " ،حيث يجب على المدقق الداخلي أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي

[1] شعبان إبراهيم نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 53

قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها, و إن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة و التخفيف من أثار هذه المخاطر أن لم يكن بالإمكان تلاقيها نهائيا .

و التعريف الحديث و المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر و تركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية حيث يشير معيار إدارة المخاطر إلى أنه قد يختلف المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى[11], إضافة إلى ذلك وجود عدة معايير IIA مهنية تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر, حيث ينص معيار الأداء 2100 : " على أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد المؤسسة عن طريق التعرف على المخاطر و تقييم التعرضات الهامة للمخاطرة و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر و النظم الرقابية "

.

يتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر حسب المذكرة المهنية الثالثة عشر الصادرة عن IIAIrelandetUK سنة 1998 فيما يلي :

غير أن المسلم به بدرجة متزايدة الآن أن المدقق الداخلي بحاجة إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة عن طريق إيجاد حالة من الربط و التوثيق بينهما و بين الاهتمامات الرئيسية للإدارة العليا و التركيز على القضايا ذات الأهمية الحاكمة بالنسبة للنجاح, و يشمل انخراط المدقق الداخلي في تقدير المخاطر أو التعرف على الضوابط التالية :

- قيام المسهلين بتمكن أو إرشاد المديرين و العاملين طوال العملية.
- أعضاء الفرق يشكلون جزءا من مجموعة أعراض.
- محلل المخاطر و الرقابة يزود المدير بالنصح المتخصص.

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، دفعة 2007 ، ص 121 ، بتصرف

- توفير الأدوات و التقنيات المستخدمة بواسطة التدقيق الداخلي لتحليل المخاطر و الضوابط .
- أن يصبح مركز خبرات لإدارة المخاطر.

و يواجه المدقق الداخلي تحديا كبيرا في إدارة المخاطر مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بدوره التو كيدي المستقل.

و ينبغي أن يقدر المدقق الداخلي كفاءة عملية إدارة المخاطر بحيث تتضمن :

- التعرف على المخاطر الناشئة من استراتجيات و أنشطة الأعمال و ترتيب أولوياتها.
- تصميم و تنفيذ أنشطة تخفف المخاطرة من أجل تقليل و إدارة المخاطرة عند المستويات التي تقرر أنها مقبولة عند الإدارة و مجلس الإدارة .
- أنشطة المراقبة المستمرة و المتواصلة تؤدي بصورة دورية من أجل إعادة تقدير المخاطرة و فعالية ضوابط إدارة المخاطر.
- تلقي مجلس الإدارة و الإدارة تقارير دورية عن نتائج عملية المخاطر.

و ينبغي أن يقرر التدقيق فعالية عمليات التقييم الذاتي التي تؤديها الإدارة من خلال الملاحظة و الاختبارات المباشرة لإجراءات الرقابة و اختبار كفاية المعلومات المستخدمة في أنشطة المراقبة و غير ذلك من الأساليب المناسبة.[1]

و أهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها و المشاركة في تحليلها و إدارتها نجد :

- عدم دقة المعلومات المالية و التشغيلية.
- الفضل في إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين.
- ضياع الأصول.
- الاستخدام غير الاقتصادي و غير الكفء للموارد.

[1] طارق حماد عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 475.

- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

و لا شك أن دور المدقق الداخلي في مواجهة الأخطار السابقة يعتبر صمام الأمان أمام تلاقي حالات الفشل المالي و خصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل متعمد.

و من خلال ما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة و تحديد و تقييم المخاطر فيتم العمل بعد ذلك على محورين أساسين الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر تقارير الأولية للجهات ذات العلاقة و الثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق و تركيز و تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها[1].

المطلب الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توجية نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها. وهذا يتطلب وضع سياسة الضمان تدقيق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتجية لإدارة المخاطر في البنك، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المنشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما حيث أن إدارة المخاطر من إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية والتي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك:

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 125

1 - مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2 - مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها[1].

3 - مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر[2].

4-مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

[1] محمد ياسو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر الائتمان المصرفي** ، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2013، ص 12

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات-بنوك مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات المالية وأسعر الصرف** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ص 123.

5- مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل . مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما[1].

خلاصة الفصل :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في المنظمة، خاصة وأن مفهومها يتغير من مهمة التقييم المتمثلة في الكشف عن الأخطاء إلى عملية تحديد واكتشاف المخاطر التي تواجهها بيئة الأعمال والتي تسعى إلى تقييمها وتحسينها. إدارة المخاطر، ومن أجل القيام بهذا الدور، يجب على المدقق الالتزام بمجموعة من المعايير، وتتم عملية تدقيق المخاطر من خلال عدة خطوات من أجل تقديم تقرير عن نتائج التحليل وتقديم التوصيات. وسنحاول في الفصل الثالث تحويل بحثنا النظري إلى بحث تطبيقي

[1] سمية خلاف،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية ، تأميناتوتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص ص 64 65

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: نشأة البنك :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، كما يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم تأسيس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، برأس مال قدره 33 مليار دينار، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة، تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري (BNA)، ويهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف[1].

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة، ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 بقيمة 1.000.000 دينار جزائري للسهم الواحد ،ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990.04.14 والذي ألغي بموجبه نظام التخصيص و منح إستقلالية أكبر للبنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليةالادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، ومن ثم أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر في مهامه والمتمثلة في منح القروض ومن تم المساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، وأصبح يحتضن في يومنا هذا 363 وكالة و42 مديرية جهوية، وأصبح رأسماله حوالي 33 مليار دينار موزعة على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة[2].

ثانيا: مفهوم البنك :

مؤسسة عمومية ذات طابع مالي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة المالية، وطبقا لهذه القوانين يلتزم بتنفيذ جميع العمليات البنكية، ويمنح السلفيات والقروض بجميع أشكالها ومن مميزاته أنه بنك الودائع.

يسير البنك مدير عام متواجد بمقره بمدينة الجزائر العاصمة ويشرف عليه مجلس الإدارة يمثل فئة العمال الأجراء، الإدارات، المديريات، المستخدمين.

[1] المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "، الجريدة الرسمية 1982/03/16، العدد 11

[2] تقرير نشاط بنك بدر ،2002، ص 02

كما يتشكل البنك من 41 مديرية جهوية هي مجمعات جهوية للاستغلال و 322 وكالة وهي وحدات إنتاج محلية للاستغلال موزعة على التراب الوطني.

المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

1. تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
2. إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .
3. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
4. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتيالادخار والإستثمار.
5. تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
6. الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنكبتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

ثانيا : أهدافبنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- تحسين العلاقات مع العملاء
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل وخارج البنك.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين

پ- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج-التسير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية في سبيل ذلك، وكذا التنسيق بينها وتنظيمها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم، فشكل بتلك الفلاحة والتنمية الريفية يأخذ شكلين وهما :التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

أولا : التنظيم المركزي للبنك ويضم كل من :

أ-مجلس الإدارة: برئاسة المدير العام (PDG)

ب-مديريات عامة مساعدة: على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعضها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي البنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة العمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية
- المديرية العامة المساعدة للموارد والالتزامات
- مديرية الاتصال والتسويق

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص نشاط و عمل البنك بصفة عامة، منها المفتشية العامة والجهوية للتدقيق الداخلي.

ثانيا: التنظيم المركزي للبنك

بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على التنظيم اللامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، ويضم التنظيم المركزي ما يلي:

أ- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E):

أوما كان يسمى بالفروع قبل سنة 2004، وهي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 مجموعة جهوية للاستغلال.

ب- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E):

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن. يمتلك بتك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حولي 363 وكالة محلية للاستغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني، من ضمنها الوكالة المركزية و مقرها بالجزائر العاصمة، بعدما كان البنك يمتلك حوالي 140 وكالة فقط عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير والدائم للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص صلاحيات وكيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذيخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لما تتعدى قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة ،وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية الوكالة فإنه يتمتحويلملف طلب القرض إلى المديرية الجهوية للاستغلال، والتي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت قيمةالقرض السقف المحدد لها، ليتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة .

ويظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

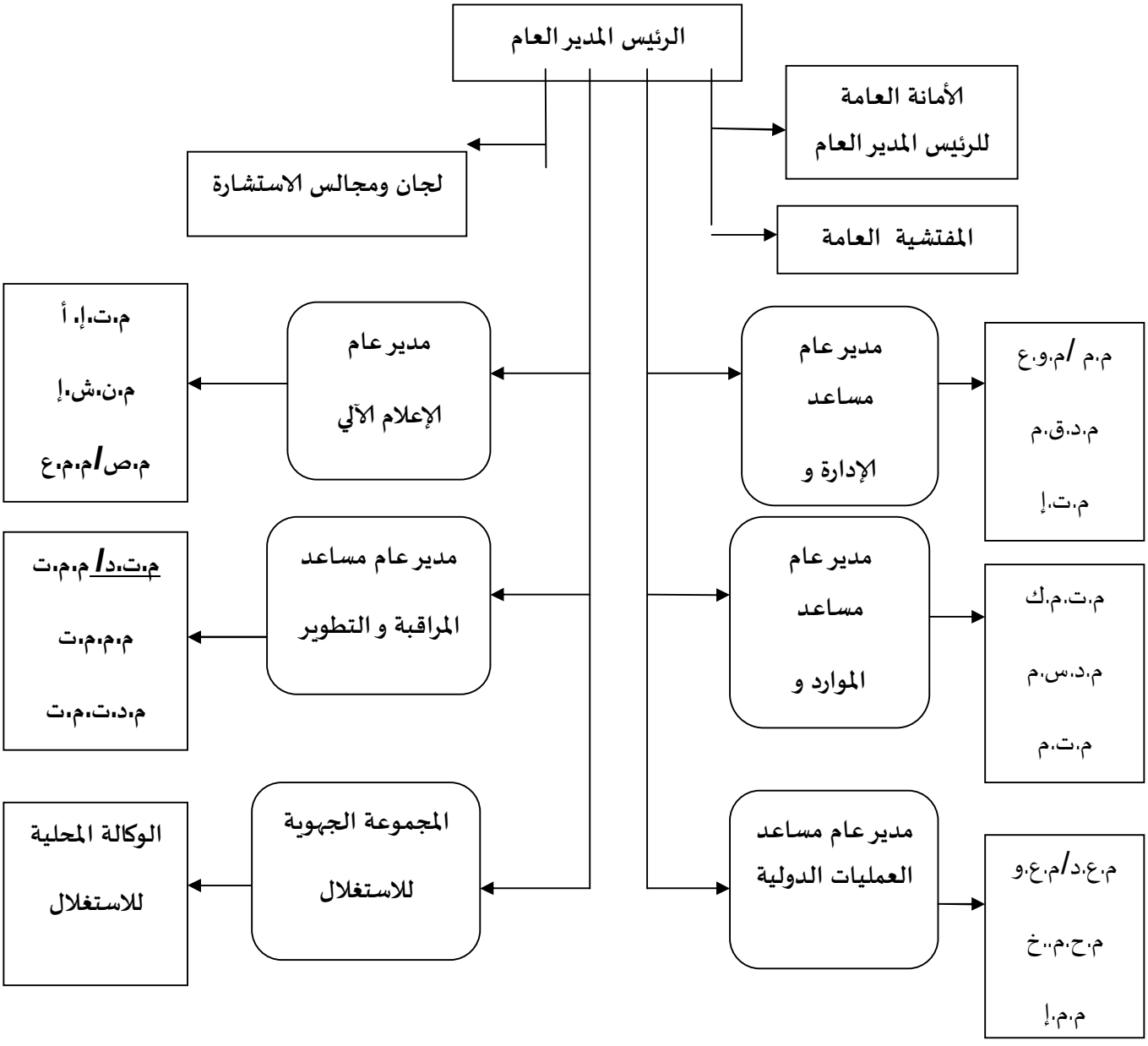

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، شبكة الانترنت، http://www.badr-bank.dz/

جدول رقم (2) يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

الرمز	الاسم الحقيقي
م.م	مديرية المستخدمين
م.و.ع	مديرية الوسائل العامة
م.د.ق.م	مديرية الدراسات القضائية والمنازعات
م.ت.إ	مديرية التهيئة والإنجاز
م.ت.م.ب	مديرية تقويم الموارد البشرية
م.إ.ت	مديرية الاتصال والتسويق
م.ت.م.ك	مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة
م.د.س.م	مديرية دراسات السوق والمنتجات
م.ت.م.ص.م	مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
م.ت.ن.ف	مديرية تمويل النشاطات الفلاحية
م.ع.د	مديرية العالقات الدولية
م.ع.و	مديرية العمليات الوثائقية
م.ح.م.خ	مديرية الحركات المالية مع الخارج
م.م.إ	مديرية المراقبة والإحصاء
د.ع.ز	دائرة العالقات مع الزبائن
د.س.إ	دائرة سويفت والإدارة
م.إ.ت.إ.آ	مديرية الاستغلالوتطوير الإعلامالآلي
م.ن.ش.إ	مديرية النقدية وشبكة الاتصال
م.ص	مديرية الصيانة
م.م.ع	مديرية المحاسبة العامة
م.خ	مديرية الخزينة

م.ت.د	مديرية التدقيق الداخلي
م.م.ت	مديرية المتابعة والتحصيل
م.م.م.ت	مديرية الميزانية ومراقبة التسيير
م.د.ت.م.ت	مديرية الدراسات التقنية المالية والتطوير

المبحث الثاني : أنواع مخاطر الائتمان المصرفي

المطلب الأول :أنواع المخاطر العامة

و تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية و الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد ، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل ... الخ

أ-المخاطر المهنية :

و هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة و التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين ، كالتطورات التكنولوجية و مدى تأثيرها على شروط و نوعية و تكاليف الإنتاج ، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق و عدم قدرتها على التسديد .

ب-المخاطر الائتمانية :

و هي احتمال عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل (أفراد أو شركات) على الوفاء بالتزاماته أو تراجع الجدارة الائتمانية للعميل الأمر الذي يريد احتمال تعثره في المستقبل و بالتالي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة

❖ و تنتج المخاطر الائتمانية عن عدم سداد أصل الدين أو الفوائد أو التأخير في السداد ، و تتأثر درجة المخاطر الائتمانية بالظروف الاقتصادية الكلية و السياسية و الاجتماعية ، و يتم قياسها بنسب و مؤشرات مالية ، أهم هذه النسب :

1 مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية

2 صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية .

كما تقاس مخاطر الائتمان بالخسارة المتوقعة من أصل ما ، و هي عبارة عن الفرق بين المبلغ المتعاقد عليه و المبلغ الذي سيدفعه المدين في النهاية إذا تخلف عن الدفع .

و قد حدد مجلس النقد و التسليف نسب تثقيل لعناصر الموجودات و معدلات مؤونة خاصة بموجبة قرار كفاية رأس المال رقم (253/ م ن /ب4) يتم الالتزام بها من قبل المصرف .

و تقسم دائرة المخاطر الائتمانية إلى :

أولا : شعبة تقييم و قباس الائتمان و الضمانات

ثانيا : شعبة الرقابة على الائتمان و المتابعة .

ثالثا : شعبة التدقيق و الدراسات .

المطلب الثاني : أنواع المخاطر الخاصة بالمقترض

- المخاطر الخاصة و المرتبطة بالمقترض :

و هو الخطر الأكثر انتشارا و تكرارا و الأصعب للتحكم فيه ، نظرا لأسبابه المتعددة و الكثيرة و التي تؤدي إلى عدم التسديد و يمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

1- **الخطر المالي :**

يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ، و يتم تحديد ذلك و هذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها ، و هذا بدراسة الميزانيات ، جدول التمويل و جدول حسابات النتائج ..... الخ .

هذا بالاعتماد على كفاءة و خبرة موظفي البنك .

2- **مخاطر الإدارة :**

و هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة [1] ، و التي نقصد بها خبرة و كفاءة مسيري المنظمة المقترضة و أنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير و توزيع الأرباح ، و كذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون ، و الرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها ، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين و ذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .

3- الخطر القانوني :

و هو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة و نوع نشاطها الذي تمارسه ، و مدى علاقتها بالمساهمين الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة ، شركة ذات أسهم ، شركة ذات مسؤولية محدودة ، شركة تضامن .... الخ
- السجل التجاري ، ووثائق الإيجار و الملكية .

[1] محمد مطر ، التحليل المالي و الائتماني ، الأساليب و الاستخدامات العملية ، داروائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 360

- مدى حرية و سلطة المسيرين على المنظمة ، و نقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة ، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى ، كإبرام عقود القرض أو البيع ، ورهن ممتلكات المنظمة .
- علاقة المسيرين بالمساهمين .

4- خطر البلد :

لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانيات من القرن الماضي ، و هو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونة خارجية مرتفعة [1] .

و يظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي و يصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه ، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة ، و بالتالي هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط و الإنتاج [2]

و يجب أن نفرق بين خطر البلد و التعريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض و الخطر السياسي و الخطر الاقتصادي ، نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينهما [3]:

- خطر البلد و خطر القرض : لا يجب الخلط بين خطر البلد و خطر القرض ، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي و هو غير قادر على تسديد ديونه ، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض و هذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي ، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية ، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية ، أو تنظيمات حكومية ، أو حتى دولة ، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية و جدول حسابات النتائج .

2-تفضيلمعدلاتالفائدة:

[1] Sylvie de conssergues op.cit p 99

[2] Pierre mathieu K patrick d'heouville , les divers crédits , une nouvelle gestion de risque de crédit , ed économique , paris 1998 .P10

[3] Sylvie de conssergues , gestion de la banque , ed dunod , paris 1996 . PP . 190-191

يعنيإمكانيةالإقراضبتاريخلاحقوشروطتكونمعروفةعلىالأقل،تساعدهاعلىالطريقةالبنكفيحالةالإقراضمنضمانالتكاليفالقصوىالواجبةالدفعوفيحالةالإقراضمنضمانالربحالأدنىالذييمكنأنيحققه التسييرالجيدلمخاطرالسيولة.

المطلبالثالث :تسييرمخاطرقروضالتجاريةالخارجيةوقروضالاستغلال

1-تسيير مخاطر القروض التجارية الخارجية

وهيتتمثلفيتسييرمخاطرالبنك،حيثتقاسمخاطرالبنكعنطريقوضعيةالصرفعملة بعمليةلحسابخسارةلكلمنها،والناتجةعنتغييرأسعارالصرف،مجموعهذهالخسائرهو تقييمعاملمخاطرالسوق. منبينالطرقغيرمخاطرةالصرف،طريقةالتحديدبتعديلالبنكلوضعيةعمليةبعدعملةيوميا،منأجلإلغاءالحالاتالطويلةوالقصيرةكالآتي:

- يكونالبنكفيوضعيةقصيرة،عندماتكونالحقوقمنعملةمعينةأقلمنالديون،وفيهذه الحالةتكونمفضلةلماينخفضسعرصرفالعملةوغيرمفضلةعندمايتراجعسعرها.
- يصبحالبنكفيوضعيةطويلةعندماتكونالحقوقمنعملةمعينةأكبرمنالديون،وتكونمفضلةفيحالةارتفاعسعرصرفا لعملة،وغيرمفضلةفيحالةانخفاضها.

-1دراسةعناصرمنحالائتمان

تقومعمليةدراسةعناصرمنحالائتمانعلىتقييممقدرةالمقترضعلىتسديدأصلالقرضو فوائدهإلىالبنكفيالمواعيدالمحددةحسبالاتفاق،ويعتبرتقييمهذهالقدراتمنأهم الخطواتالتيينبغيأنيتبعهاالمسؤولالائتمانلأنهاالأساسالذييعتمدعليهفيتقييمالقدرة علىالسداد. وهناكخمسةعناصرلمنحالائتمانتسمى) 5C'S (،وذلكلأنهابعناصرمنهايبدأبالحرف C بالغة الإنجليزيةوهي:

❖ **الشخصية: Character**

- هذاالعنصريتعلقبرغبةالعميلالقويةفيسدادالقرضوفوائده،حتىأثناءالأزماتفيأوقات الكساد.
- هذهالرغبةطبعاتعتمدعلىالتنشئةالاجتماعيةللشخصومايتمتعبهمنأخلاقياتوصفاتالأمانةوالشرفوالعدالة.
- مسؤولالائتمانيدرسسلوكياتالمقترضومدىاحترامهلتوقيعهوالتزامهبتعهداته.

- إنالتركيزعلىدراسةهذاالعنصريبدوأكثرأهميةفيظروفالكسادوفيحالةالشركاتوالمؤسساتالصغيرةالحجم،لأنال عاملالشخصيهنالهتأثيرأكبرعلىمجرياتالأمور.

❖ المقدرة: Capacity

-يقصدبالمقدرةهنامدىقدرةالعميلعلىإدارةالشركةأوالمؤسسةبكفاءةوفعالية.

-وتعتبرمؤهلاتالعميلوخبراتهمؤشرارئيسياعلىمدىتوفرهذاالعنصرلديه[1].

-

كمايتناولهذاالمفهومأيضاالقدرةمنناحيةقانونيةعلىالاقتراض،حيثيفترضتوفرالأهليةالكاملةفيمنيوقععندالا قتراضفلايكونالمقترضقاصراأوغيرمؤهلقانونااللتوقيع.

-

أمافيحالةالشركاتفينبغيأنيتأكدمسؤولالإئتمانمنأنالشركاءالمتضامنونأوالأشخاصالمخولونبالتوقيعهمالذينق اموافعلابالتوقيعوبكاملعددهم،وهناينبغيعلىمسؤولالائتمانأنيطلععلىعقدتأسيسالشركةوالنظامالداخليوذ ماذجتواقيعالمخولينبإجراءالمعاملاتبهذاالخصوص[2]..

❖ رأسالمال: Capital

-لرأسالمالدورأساسيفيحمايةالدائنينمنتعرضهملخسارةجسيمهفهويعتبرالعنصرالواقي منوصولالخسارةإلىحقوقالدائنين.

-فكلماكبرحجمرأسالمالكلماقلتاحتمالاتأنتصلالخسارةإلىحقوقالدائنين.

-وخلالدراسةهذاالعنصرينبغيالتركيزعلىتحليلنسبالمديونيةوتحليلالأموالالذاتيةو الأموالالمقترضةوالتأكدمنعدمتخطينسبالمديونيةللمعاييرالمعروفةفيألصناعةفإذاكان رأسالماليتمتعبالملاءةفإنذلكيشجعإدارةالبنكعلىإتخاذقرارإيجابيبمنحالائتمان للعميل.

❖ الضمانات: Collateral

-تعتبرالضماناتنوعمنالحمايةأوالتأمينللبنكمنمخاطرالتوقفعنالسداد.

[1] أحمدعليدغيم (1989) ،**اقتصادياتالبنوكمعنظامنقديواقتصاديعالميجديد**،مكتبةمديولي،ص. 71 - 70

[2] محمدسويلم،، (.1999)**إدارةالمصارفوشركاتالتأمينوالبورصات**،القاهرة،المطبعةالكمالية،ص 271

-ولاينبغيإطلاقااعتبارالضماناتالمصدرالرئيسيللاطمئنانودرءمخاطرالائتمانكماسبق أنبينا،فهيتعتبرضماناتتكميليةإستكماليةلعناصرالثقةالمتوفرةأصلا.

-إلاأنهيمكناعتبارهامصدرارئيسياللاطمئنانودرءمخاطرالائتمانفقطفيحالةكونهاودائع مقيدةلتغطيةقرضمعين.

❖ **الظروف(الاقتصادية(: conditions (Economical)**

-لاشكأنوجودأجواءازدهاراقتصاديفيقطاعمعينأوفيبلدمعينيدفعبالبنوكإلىإتخاذ سياسةتسليفمنفتحة،أوإتباعبعضالمرونةفيشروطالاقتراضإيمانابأنالعملفيأسواق.

-نشطهتعززمنالربحيةوالملاءة[1] .

-

وبناءعلىذلك،فإنهينبغيأنيقوممحللالائتمانفيالبنكبدراسةالأحولالاقتصاديةالماليةوالمستقبليةومدىتأثيرهاعلىأوضاعالمقترض.

-

ويتضمنهذاالعنصرأيضاقيامهبتحليلالائتمانبدراسةظروفالمنافسةفيالسوقومدىتأثيرهاعلىالأوضاعالماليةللمقترضمنحيثحجم المبيعاتوالقدرةعلىتحقيقالإيرادات.

2-الاستفسارسمعةالعميل:

هناكالكثيرالمصادرالتييمكنلسؤوليالائتمانفيالبنكاللجوءإليهاللاستفسارعنسمعةالعميلبهدفالتوصلإلىقناعةتامةبأنالعميللا ديهالنيةالسليمةللسدادويمكنتقسيممصادرالمعلوماتإلىثلاثةأقسامرئيسية:

أ -المصادرالداخلية:

تشملهذهالمصادرأقساماالبنكالداخليةوذلكفيحالةكونطالبالقرضعميلالبنك :

إذتقومدائرةالتسهيلاتالمصرفيةبالاتصالمثلابقسمالإعتماداتالمستنديةوهلقامبسدادالتزاماتهبدونتأخيركذلكيتمالاتصالبقسمالحساباتالجاريةللاستفسارعنعدةأمورمنهاحركةمسحوباتهوإيداعاتهوالشيكاتالمرتجعةبسببعدمكفايةالرصيد.

ب -البنكالمركزيوالبنوكالاخرى:

-إنمنمصلحةالبنوكأنتقومبتبادلالمعلوماتعنطالبيالقروضفيمابينهاوخاصةعنأولئكالذينلديهمحساباتفيأكثرمنبنك.

-وإجمالافليسهناكخوفمنقيانأيبنكباستغلالالمعلوماتالمعطاةلهعنعميلمعين.

منبنكأخرلأنذلكخارجعنأعرافالتعاملبينالبنوكفيهذاالخصوص[2].

ج -المقابلاتالشخصيةمعطالبالقرض:

[1] سميرسليمحمود (1999)،**التحليلالائتماني**،بيروت،دارالوحدةللطباعةوالنشر،ص242

[2] زيادرمضان،محفوظجودة (1999) **إدارةالبنوك**،عمان،دارصفاءللنشروالتوزيع،ص111

- قدلاتكفيالمعلوماتالموجودةفينموذجطلبالقرضالمعبأمنقبلطالبالقرضلإعطاء صورةواضحةوكاملةعنالعميل،فيقوممسئولوالائتمانبترتيبمقابلاتشخصيةمعه.
- وبالتاليتأتيهذهالمقابلاتلتكشفماليتمملاحظتهمنخلالنموذجطلبالقرض.
- أماإذاكانطالبالقرضمعروفاجيداللبنكفلادا عيلمثلهذاالإجراء.
- ومنخلالالمقابلاتالشخصيةقدنستطيعأننكشفمبالغةأوعدمدقةالعميلفيإعطاء المعلوماتعنأيمجالمنالمجالات.

3-تدريبموظفيالائتمان:

إنقلةخبرةموظفيالائتمانوعدمتدريبهموتوجيههمالتوجيهالصحيحقديؤديإلىإعطاءتسهيلاتائتمانيةبدونإجراء دراسةكاملةوصحيحةعلىأوضاعالحاصلينعليهامماينتجعنهارتفاعفيالقروضالهالكةفيالبنكوالطريقةالأساسية لتجنبمثلهذهالعواقبهوتدريبموظفيالائتمانعلىكيفيةإجراءالتحليلاتبالشكلالمطلوبوكذلكأصولالاستفسار وأخذأكبرقدرمنالمعلوماتالدقيقةوفيالوقتالمناسب

2-تسييرمخاطرقروضالاستغلال

-1تسييرالسيولة:

يجبأنيكونالبنكفيكلوقتقادراعلىالوفاءبالتزاماتهمنالمواردفمنالضروريإيجادوضعية كافيةمنطرفهعنطريقالوقايةمنمخاطرالسيولةعبرثلاثمبادئأساسيةهي:

- كلالقروضيجبأنتكونمرتبطةبإمكانيةاسترجاعمحددةومدققة.
- تحديدإجراءتحويلالودائعالمجمعةومعدلالفائدةلهابقياسدرجةالتحويل.
- منالضروريتوسيعالمواردالثابتةأوالمستقرة.

إنتحويلالمبالغالمجمعةمنالزبائنمنشكلودائع،بفتراتمختلفةإلىقعيداستحقاقمختلفةتحويمخاطربسببوجود استخداماتلمدةكبيرةأكثرمنالموارد،تسمىمخاطر التحويلوالتييجبتحديدهامنطرفالبنكيينعنطريقتسييرالخز ينةلمالها.

-1تحديدمخاطرالتحويل:

ينجزالمصرفجدولايترتبفيهاالمواردوالاستخداماتتبعاللعناصرالتالية:

- الاستخداماتوالمواردلأجلمحدد.
- الاستخداماتوالمواردتحتالطلب.

- ✓ يساعد الجدول، وبناءا على مقارنة بين مبلغ الموارد أو مبلغ الاستخدامات في نفس ميعاد الاستحقاق في قياس التمويل.
- ✓ نشأة مخاطر التحويل عندما تكون مدة الموارد أقل من الاستخدامات.

2- قياس السيولة:

أ- مؤشر السيولة:

- تمثل كمية النقود التي في حوزة البنك في فترة زمنية معينة لذا إنصرفها يخضع
- لاستحقاقات مختلفة وجب قياسها عبر المراحل التالية:
- إعطاء رقم لكل تصنيف لتربيح إيجاد مجموعة من التصنيفات لنعش الاستحقاق.
- مؤشر السيولة يساوي 1 يعني أن الأصول والخصوم مرتبطين.

ب- تسيير الخزينة:

- متابعة مخاطر التحويل والحد منها
- تحليل السيولة البنكية عن طريق دورة الاستغلال، لأنها مرتبطة بسيولة زبائن البنك.
- توسيع أفاق نشاط خزينة البنك، عن طريق سياسة توظيف وقرض فعالة، وليس
- بتسيير السيولة من يوم إلى يوم فقط.
- متابعة تطورات وتقلبات الطلب والعرض على الأموال التي تساعد على التبوء.

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول : لمحة عن المجمع الجهوي للاستغلال

بعد التعرف إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة عامة، نتعرض الآن إلى تقديم مختصر للمجمع موضع التربص التطبيقي ألا وهي المجمع الجهوي للاستغلال**GRE**لمستغانم .

1-تعريف الفرع:

الفرع هو الهيئة المستقبلة الإدارية اللامركزية، مهمتها تنظيم و مساعدة وتوجيه جميع الوكالات التابعة لها و مراقبة أعمالها، حيث تسير مديرية الفرع من طرف المدير و تتكون من رئيس قسم الإدارة و المحاسبة، رئيس قسم التجارة، و نائب مدير مكلف بخلية المراقبة.

يعتبر المجمع هو الخلية الأساسية و الجهاز الاستغلالي للبنك و هو يدخل في إطار هيكل يسمح له باستغلال الزبائن و إرضائهم، فيما يخص ولاية مستغانم، يعتبر هذا المجمع ضمن الهيكلة القاعدية و التي تعتبر الوصلة المباشرة مع الزبائن .

حيث أن المجمع يتكون من عدة مصالح من أهمها مصلحة الزبائن و مصلحة الاستغلال و يتمثل دورها في[1]:

- تسيير العمليات البنكية
- إنجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بكل مجمل النشاطات و التي ترسل إلى الوكالات و من بين الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية مستغانم تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (3) وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك .

مديرية ووكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم				
وكالة مستغانم وكالة رئيسية (866)	وكالة سيدي لخضر (867)	وكالة عين تادلس (872)	وكالة بوقيرات(874)	وكالة ماسرى (878)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

ويتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم على عدة أنواع من القروض منها :

- قروض لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- قروضلدعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- قروض لدعم الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة ANGEM
- قروض إتحاد .
- قروض رفيق.

2-الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بدر (BADR) مستغانم

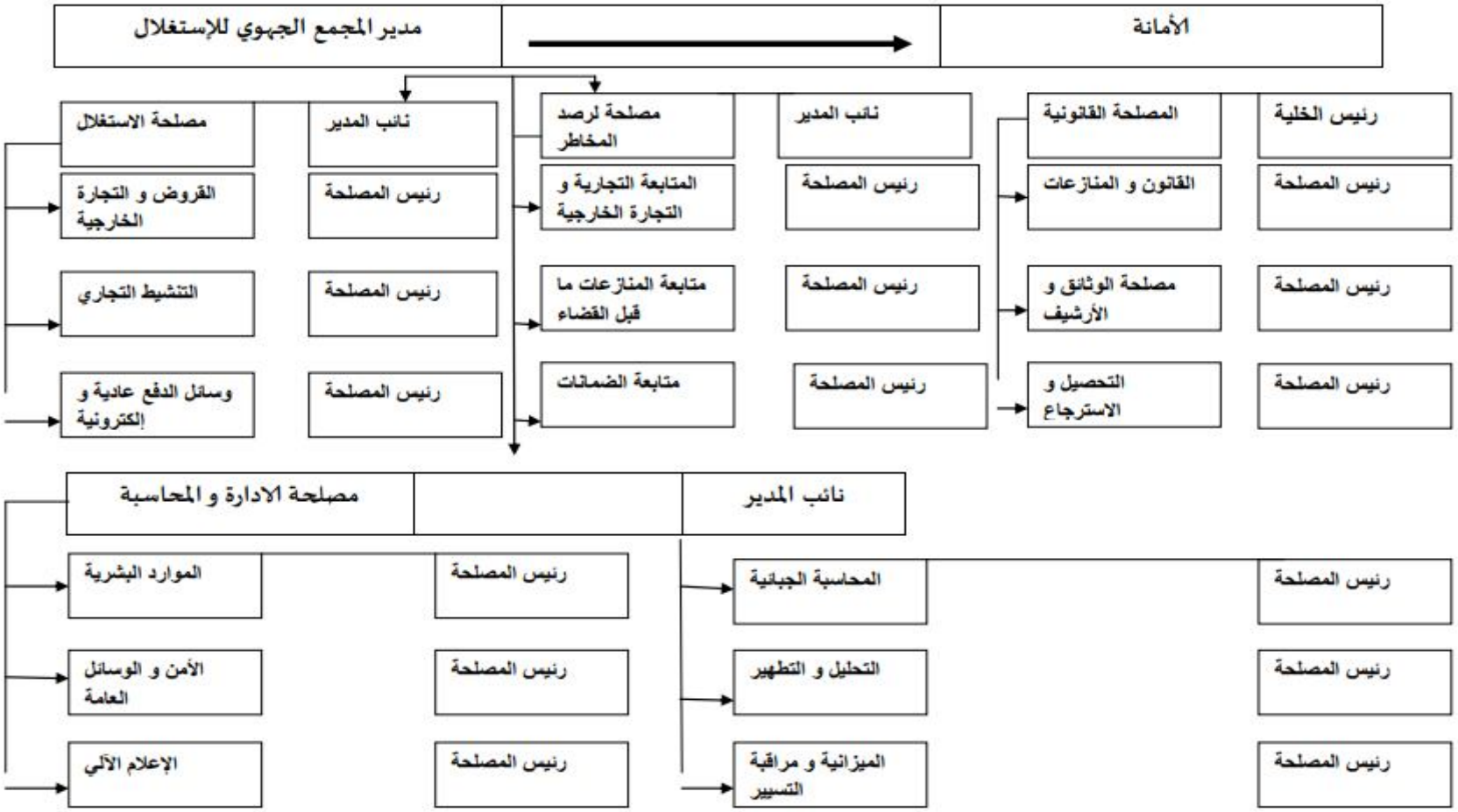

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعا للتعليمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه : يتم تأسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها". وبناءا على ذلك، تحتوي مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

يمتثل قسم التدقيق للتعليمات والإجراءات القانونية والقواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

أولا: برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل

تتبع خلية التدقيق برامج دورية أو مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق الداخلي ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

1. **برنامج التدقيق السنوي**

يصاغ برنامج التدقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة n-1 وتتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري

- يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:

*لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاضطلاع بها في السنة

* الهدف من القيام بعملية التدقيق

* فترة تنفيذها .

- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي
- هذه الوثيقة سرية وعادة ما يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقا للتردد المناسب.

2. **مجال التدخل**

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

- الوكالات التابعة لمديرية الفرع

-مصالح وأقسام المديرية، بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

- التكفل كنائب مفوض-Interimaire- لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق
- تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

ثانيا: خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي في:

- ✓ إعداد المهمة
- ✓ المرحلة الميدانية
- ✓ كتابة التقارير
- ✓ تقرير المصادقة
- ✓ رصد تنفيذ التوصيات.

1.إعداد المهمة

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة.

• العمل الذي يتعين القيام به هو: الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، إنشاء خطة العمل..

أما الأدوات اللازمة الاستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي.

• المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.

• التسليمات: رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

2.المرحلة الميدانية

الهدف من المرحلة الميدانية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة.

• العمل الذي يتعين القيام به هو: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم اكتشافها، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها، سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:

- ✓ توصيات مذكرة التنظيم
- ✓ توصيات لتحسين الأداء
- ✓ توصيات لتحسين إدارة المخاطر

الأدوات اللازمة الاستخدام: قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل الوضع QQ0QC[1] قائمة أنواع المخاطر، أساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الداخلية، أبلة الإجراءات، نمط التدفقات بين الجهات

[1]QQOQC: Qui ? Quoi ? Où ? Quand ? Comment?

الفاعلة، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية، مؤشرات النزعة المركزية، الدراسات الاستقصائية وشجرة الخطا، وشبكة "شدة/ احتمال وورقة المخاطر.

- المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة.

3. كتابة التقارير

الهدف من كتابة التقرير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات خطط العمل المناسبة.

- العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: ورقة المخاطر، تقرير مراجعة الحسابات، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والاختصاصات، جدول الرقابة الداخلية، وخريطة للسلطة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: عقد اجتماعات.
- التسليمات: خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي.

4. المصادقة على التقرير

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

- العمل الذي يتعين القيام به: تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل إعطائه الحق في الطعن وتقديم تقسيرات إضافية حسب الحاجة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير المهمة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: العرض الشفوي، الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة.

5. رصد تنفيذ التوصيات

هدفه رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط.

- العمل الذي يتعين القيام به: أداء المهام بضوابط محددة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير البعثة وخطة عمل.
- المهارات: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: الأوراق المعدة.

ثالثا: التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتمثل هذا التنظيم في كل من المراقب العام، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي، المدققين والمساعدين.

1-المراقب العام :

يقوم المراقب العام بكتابة برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الانتهاء من برنامج التدقيق، كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابع لها، يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك.

يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الإستراتيجية أو الملفات الساخنة يتم تعيينه الفترة من 5 إلى 7 سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك.

2. رؤساء مهمة التدقيق الداخلي

رؤساء المهام يتحكمون في المهام الموكلة إليهم يؤثرون على عمل المدققين، ويقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، التحقق من صحة العمل الذي قام به المدققين، العمل مباشرة على مهام محددة، هو تابع للمراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات. ومن النادر أن يصبح رئيس بعثة مراقب عام..

3. المدققين

يقوم مدققي الحسابات بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبع المدقق رئيس المهمة خلال مدة انجاز مهمة التدقيق الداخلي. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات ويمكن أن المدقق رئيس المهمة.

4. المساعدين

يجب عليهم الاحتفاظ بسجلات دائمة، تحقيق بعض أجهزة التحكم عن بعد، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7 سنوات.

ويمكن توضيح وظيفة مدقق الحسابات من خلال سجل وظيفة مراجع حسابات رابعا: أدوات، مراحل صياغة والتحقق من صحة التقرير

يسمح التقرير الأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وترافقه مجموعة من الملحقات.

1. مكونات تقرير التدقيق الداخلي :

- صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة، واسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل
- عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة
- ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات
- الخطوط العريضة، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة
- الجزء الأول، يلخص الايجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر نقاط الضعف في ترتيب تنازلي من حيث الشدة
- الجزء الثاني، الذي يظم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم. هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة المخاطر مكتوبة في جميع أنحاء المهمة
- يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والاستعجال ويؤكد الاستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات
- الملاحق تكمل التقرير: خطط العمل، تحليلات مفصلة، نسخا من "الأدلة"

2. ورقة المخاطر

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها، تتطلب تحليل دقيق، تهدف إلى:

- ✓ تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي
- ✓ التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التدقيق
- ✓ تيسير صياغة التقرير
- ✓ تعزيز تنفيذ التوصيات.

3. معايير التأهيل

هي كلمات تسهل صياغة " نقاط القوة والضعف " التقرير التدقيق الداخلي الهدف منها هو:

- وصف مواطن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض. طريقة استخدام معيار التأهيل
- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية
- اختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب
- كتابة قسم" نقاط القوة والضعف " من خلال تقديم:

- نقاط القوة، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية
- نقاط الضعف، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

4. الشروط والأولويات

هيكلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة. يتم استخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار، اختيار المصطلح الأنسب، كتابة جمل وفقا لذلك.

5. صياغة التوصيات

هي كلمات تيسر صياغة قسم التوصيات" في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات. يمكن استخدامها من خلال، فرز التوصيات من أجل الاستعجال والأهمية، الاشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة، إرسال "التوصيات" بترتيب تنازلي من حيث الأهمية .

المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية و كيفية معالجتها

1-المخاطر عدم التسديد:

لكل فرض تاريخ استحقاق لهذا على البنك بإعلام الزبون قبل نهاية تاريخ الاستحقاق برسالة تسعى هذه الرسالة "برسالة تنبيهية".

وفي هذا التاريخ إذا سدد المبلغ فلا بأس و في حالة ما إذا لم يسدد هناك مراحل و خطوات متبعة ومقسمة إلى فترات:

الفترة الأولى: بعد 15 يوم من تاريخ الاستحقاق: إبلاغ الزبون مرة ثانية.

الفترة الثانية: بعد 15 يوم بعد الفترة الأولى إبلاغه بدفع الدين بطريقة ودية.

الفترة الثالثة: بعد 15 يوم بعد الفترة الثانية: إرسال رسالة إنذار قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المبرمة و مهلة 8 أيام قبل اتخاذ الإجراءات القانونية و يطلب منه دفع الدين كاملا و هنا نميز بين حالتين:

حالة الاستجابة:

يأتي الزبون إلى البنك و يتحاور مع لجنة الدراسة تتخذ اللجنة قرارات سواء بزيادة المدة أي إعادة تغيير تاريخ الاستحقاق أو إضافة له وقت إضافي لدفع الدين.

حالة عدم الاستجابة

إذا لم يدفع الدين يتوجه البنك إلى الضمانات المتفق عليها في العقد، وهذا حسب نوعية الضمانات، إذا كانت ضمانات عقارية تباع بالمزاد العلني لتحصيل الدين و هناك إجراءات تتخذ لتحصيل الدين من بينها إذا استوت قيمة الدين مع مبالغ العقار فإن البنك يستولي على الأصلي و إذا زادت القيمة عنه تعاد هذه الزيادة

إلى المدين و أما إذا كانت قيمة الضمان لا تكفي فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين في المطالبة بالأصول غير المرهونة إذا وجدت وإذا لم توجد فيتم التسوية للأمور قانونية أما بالنسبة للضمانات الشخصية فيتقدم شخص ثالث يتعهد برد الدين في عجز صاحبه عن السداد. .

-حالة الإفلاس

بعد الدراسة القانونية وإعلان حالة الإفلاس يصدر حكم و يعين مصفي و هذا المصفى هو حوصلة كل الضمانات و الممتلكات ويقوم المصفى بترتيب الدائنين حسب الترتيب القانوني:

الإجراء: دفع أجور العاملين

الضرائب: دفع أجور العاملين

المصاريف القضائية: دفع المصاريف للقضاء و الحكام.

البنك: في الأخير يأتي دور البنك، هنا يمكن أن تكون خسارة للبنك في حالة ما إذا كانت قيمة الممتلكات بمبالغ قليلة أي توزيع المبالغ على الإجراء، الضرائب و المصاريف القضائية و في الأخير يبقى لا للبنك أي شيء هنا تظهر الخسارة لذا عند دفع ملف طلب القرض يطلب من المقترض تقديم الوثائق الخاصة بكل مصلحة المذكور أعلاه.

-حالة الكوارث الطبيعية و الحوادث:

يجب على صاحب المشروع أن يكون مؤمن لدى مصلحة التأمين، لأنه في حالة حدوث مثل هذه الكوارث تعوض له قيمة الخسارة من طرف الصندوق الجهوي الفلاحي أي مصالح التأمين على الكوارث

وهذا كله راجع إلى:

- فقدان العميل لأهمية استمرار التعامل مع البنك.
- عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.
- إتلاف سمعته الشخصية
- تدهور المركز المالي للمقترض.
- تراجع الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه و إضافة إلى ذلك تراجع المقدرة الإنتاجية

2. المخاطر الاقتصادية:

وهي التي تخرج عن إدارة المفترض و عن تأثيره و من أمثلتها أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر على بعض الأنشطة في الدولة.

كما أن هذه المخاطر تحدث آثارها في الحياة الاقتصادية و الجهاز المصرفي أيضا مما يؤثر على عدم قدرة المقترض على سداد ما حصل عليه من القرض وكذلك عدم قدرة البنك على استرداد هذا القرض إضافة إلى المخاطر تذبذب أسعار الصرف في حالة اقتراض العملاء من الخارج.

3. المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوبة تمويلها:

تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها و يمكن إبرازها ذلك من تحليل بعض صور المخاطر على أساس مدى كفاءة المقاول و خبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها سواءا من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاء أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضعية.

1- المخاطر الاجتماعية، السياسية و القانونية:

و منها ناشئة عن التبعية الاقتصادية الدولة أجنبية و ما ينجم عن مخاطر حروب العلاقات الدولية، وكذلك إصدار بعض التشريعات التي تسمح ببعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على المؤسسة محل الدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم،توصلنا غلى وجود علاقة ترابط وتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث أنهما مكملان لبعضهما ، وهذا راجع إلى طبيعة تناسق فيما بينهما، وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة

المخاطر حيث البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه و المتمثلة بدرجة أولى في استمرارية تحقيق الأرباح و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح .

الخـاتمـة

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية، وتعد إدارة المخاطر من العناصر الحيوية في البنوك التجارية، حيث تساهم في حماية الأصول وضمان استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. يلعب التدقيق الداخلي دور ًا مهم ًا في هذا السياق، حيث يساعد في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وتقديم التوصيات لتعزيز الضوابط والإجراءات اللازمة للتعامل معها. من خلال توفير نظرة مستقلة وموضوعية على فعالية نظام إدارة المخاطر.

ومن خلال الدراسة تم التوصل الى عدة نتائج منها:

- يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة وضمان الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية.

يعتبر التدقيق الداخلي عنصر ًا أساسي ًا في تعزيز إدارة المخاطر في البنوك التجارية. من خلال تقييم الأنظمة والسياسات، تحديد وتحليل المخاطر، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

- يسهم التدقيق الداخلي في حماية الأصول وتحسين الأداء المالي للبنك. كما يعزز الثقة بين البنك وأصحاب المصلحة، مما يضمن استدامة واستقرار العمليات المصرفية.

يلعب التدقيق الداخلي دور ًا محوري ًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنوك وتقليل المخاطر التي قد تهدد استمراريتها ونجاحها.

- يساهم التدقيق الداخلي في كيفية الاستجابة للمخاطر البنكية.

- عملية التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل.

- هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية المخاطر بالبنك.

- يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك.

- هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- تتمحور أهم خطوات إدارة المخاطر حول، تحديد المخاطر، قياس النخاطر، ضبط المخاطر، ومراقبة المخاطر.

- إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من نشاطات البنك وعملياته لا تتعرض لخسائر غير مقبولة، ومراقبة الأخطار ومتابعتها بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز سقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الأخطار التي قد يتعرض لها البنك إلى أدنى مستوى ممكن.

-يعتبر التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر.

التوصيات والاقتراحات :

- يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي مستقلا ً عن الإدارات التنفيذية لضمان موضوعية وحيادية التقييمات والمراجعات
- ينبغي تقديم برامج تدريبية مستمرة للمدققين الداخليين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث الأساليب والتقنيات في إدارة المخاطر.
- الاعتماد على الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز فعالية وكفاءة عمليات التدقيق .
- يجب تحسين قنوات الاتصال بين التدقيق الداخلي والإدارة العليا ولجنة التدقيق لضمان تبادل المعلومات الحيوية واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة
- من الضروري مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري لتكون متوافقة مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والقانونية .
- تنفيذ مراجعات دورية وشاملة لأنظمة إدارة المخاطر والضوابط الداخلية لضمان استمرار فعاليتها وتحديد أي نقاط ضعف قد تستجد.
- يجب على التدقيق الداخلي التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية لضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والمعايير المهنية .
- باتباع هذه التوصيات، يمكن للبنوك التجارية تعزيز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، مما يسهم في حماية مصالح البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية على المدى الطويل.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010.
2. أحمد صلاح عطية. (2003). محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الدار الجامعية، مصر.
3. أحمدعليدغيم (1989) ،**اقتصادياتالبنوكمعنظامنقديواقتصاديعالميجديد**،مكتبةمديولي.
4. أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007
5. أكرم حداد مشهور.(2005). هذلول النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظاري، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
6. ألفين أرينز وجيمس لوبك ،**المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حجاج ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية
7. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي و تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**، ط1، مؤسسة الوارق، الأردن،2000
8. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل عمان 2004
9. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
10. رزق أبو زيد الشحنة ، **تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن ، 2015
11. زيادرمضان،محفوظجودة (1999) **إدارةالبنوك**،عمان،دارصفاءللنشروالتوزيع
12. زينب حسن عوض الله.(د.س). اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، مطابع الأمل
13. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
14. صالح الأمين الارباح.(1991). اقتصاديات النقود والمصارف مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا.
15. طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، مصارف) ط1 ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2007
16. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات-بنوك مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات المالية وأسعر الصرف**، الدار الجامعية، الإ سكندرية، مصر، 2007
17. الطاهر الطرش.(2003). تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للمطبوعات جامعية، الجزائر
18. عبد الحمدي محمد الشواربي.(2002). إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية
19. عبد الفتاح محمد الشحن ، كمال حليفة أبو زيد ، **المراجعة علما و عملا** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1991
20. عبد المنعم محمد مبارك.(1997). مبادئ الاقتصاد الدار الجامعية، الإسكندرية.ص 44
21. عصام الدين محمد متولي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات**"، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، اليمن ، الطبعة الثانية ،2013

22. عقل،مفلح،(2006)،"**وجهاتنظرمصرفية**" ،الجزءالثاني،مكتبةالمجتمعالعربي،عمان،الأردن
23. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر،دار الميسر للنشر و التوزيع ،الاردن 2006
24. فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط0 ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،2014
25. فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996
26. محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998
27. محمد زكي شافعي،(د،س). مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابع دار النهضة العربية، بيروت. د،س
28. محمد سمير أحمد.(2009). الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر و توزيع الأردن
29. محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998
30. محمدسويلم،، (.1999)**إدارةالمصارفوشركاتالتأمينوالبورصات**،القاهرة،المطبعةالكمالية
31. محمد صلاح الحناوي.(1998). المؤسسات البورصة والبنوك العامة، دار الجامعة الإسكندرية، مصر
32. محمد مطر ، التحليل المالي و الائتماني ، الأساليب و الاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000
33. وليد توماس أمرسون هلكي ، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، تعريب و مراجعة د. أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 1989

المجلات والمقالات:

1. بغدودرضيةوصبايحينوال" :دورالتدقيقالداخليفيتفعيلإدارةالمخاطرالمصرفية"،مداخلة مقدمةإلىالمؤتمرالعلميالدوليحول" إدارةالمخاطرالماليةوانعكاساتهاعلىإقتصادياتدول العالم"،2007
2. خديجة قوادرية وآخرون.(2022). دور البنوك الاقتصادية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، 2(1)، المركز الجامعي تيبازة.
3. فاتح مجاهدي، **إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال**، ملتقى دول حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة الشلف .26-25 نوفمبر 2008 2016 / 01 /03 boumerdes.dz. - blibrary.univ،
4. محمد ياسو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر الائتمان المصرفي** ، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2013
5. وثائق مقدمة من طرف البنك .
6. تقرير نشاط بنك بدر ،2002

الرسائل الجامعية:

1. أحمد محمد مخلوف المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2006-2007
2. براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO،مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة مالية ، 2014
3. بوسة حمزة،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة فرحات عباس،سطيف 2012
4. پراهمية كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة الماجستر، جامعة قسنطينة 2 2013-2014
5. تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، -2008-.2007
6. د يوسف سعيد يوسف المدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007
7. د. شعبان إبراهيم نعمان، مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014
8. رائد صلاح الخطيب، **مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012
9. رحوخيرة،دورالتدقيقالداخليفيإدارةالمخاطرفيالمؤسسة،دراسةحالةمؤسسةالزجاجالجديدة،رسالةمقد مةلنيلالماجستيرفيالمحاسبة،جامعة حسيبةبنبوعلي2001-2012
10. سمية خلاف،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية ، تأميناتو وتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي، 2013-2014
11. صديقي مسعود ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004
12. طارق مفلح جمعة أبو حجير، القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، مصر، 2014
13. عبد الكريم منوري.(2010). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل المالي التطبيقي للبيانات ، مذكرة ماجستير تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

14. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسي من منظور المعايير الدولية و مدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجسير في العلوم التجارية وخصص محاسبة و تدقيق ,2011 / 2010
15. محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، مذكرة ماجسيتر في المحاسبة، 2014
16. مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014
17. يوسف سعيد يوسف المدلل ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، دفعة 2007

النصوص القانونية:

1. المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "، الجريدة الرسمية 1982/03/16، العدد 11

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

2. MOUKHTAR BELAIBOUD guide pratique d audit et finncier et comptabei,lamaison des livers ,alger,1982
3. ATH guides , audit financier guide pour l'andit de l'information financière des entreprises et organisations clets , paris , 2eme , édition , 1987
4. BernardGERMOND, Audit Financier - Guide pour l'audit de l'information financière desentreprises, 1ere édition, Dunod, Paris, 1991
5. Financial Services Roundtable ,op.cit. , june, 1999
6. Pierre mathieu K patrick d'heouville , les divers crédits , une nouvelle gestion de risque de crédit , ed économique , paris 1998
7. Sylvie de conssergues , gestion de la banque , ed dunod , paris 1996
8. The insetit of internal avditors , international standards for the Professional practise of internal audit standards 2010

ملخص:

تعتبر إدارة المخاطر من أهم وظائف البنك ويتضمن دورها... معالجة جميع المخاطر المحتملة ولكن نجاحها يتطلب مساعدة جميع الأطراف على مستوى البنك وخاصة المدققين الداخليين لأن التدقيق الداخلي يلعب دورا ٍ رئيسيا ٍ في تفعيل المخاطر ويلعب الجانب الإداري دورا ٍ مهما ٍ حيث أنه يوفر لمجلس الإدارة تأكيدا ٍ موضوعيا ٍ حول فعالية أنشطة إدارة المخاطر وأهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال دوره في إدارة المخاطر، مما يوفر تأكيدا ٍ على التقدم المحرز في عملية الإدارة وفعالية تقييمات المخاطر. ويقوم بإبلاغ إدارة البنك في حالة وجود قصور في دور إدارة المخاطر ويتولى الدور الاستشاري من خلال تحديد مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لتطوير وظيفة إدارة المخاطر وتحسين إجراءاتها. لكي تكون عمليات تدقيق إدارة المخاطر فعالة، يجب أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين وظيفة إدارة المخاطر ووظيفة التدقيق الداخلي، مع ضمان استقلاليتهم.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر - التدقيق الداخلي - البنوك

Résumé :

La gestion des risques est l'une des fonctions les plus importantes de la Banque et comprend son rôle... S'attaquer à tous les risques potentiels, mais leur succès nécessite l'aide de toutes les parties au niveau de la banque, en particulier des auditeurs internes, parce que l'audit interne joue un rôle clé dans l'opérationnalisation du risque et que la gestion joue un rôle important car elle fournit au conseil une assurance objective sur l'efficacité des activités de gestion des risques et l'importance de l'audit interne dans la gestion des risques à la banque par le biais de son rôle de gestion des risques, qui met l'accent sur les progrès du processus de gestion et l'efficacité des évaluations des risques. Il informe la direction de la Banque en cas d'absence de rôle de gestion des risques et assume le rôle de conseiller en identifiant un ensemble de suggestions et de recommandations pour développer la fonction de gestion des risques et améliorer ses procédures. Pour que les audits de gestion des risques soient efficaces, il doit y avoir une coordination et une complémentarité entre la fonction de gestion des risques et la fonction d'audit interne, tout en assurant leur indépendance

Mots : clés : Gestion des risques - Audit interne - Banques